أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

الراصد

شؤون فلسطينية

2018/02/10م

مسار النخبة
ELITE TRAKE

المحتويات

دراسة لمعهد كارنغي: ما هي احتمالات اندلاع انتفاضة فلسطينية في المستقبل القريب؟..... 3

روبرت مالي: «أنصح الرئيس عباس بترتيب البيت الداخلي الفلسطيني قبل اتخاذ القرار بشأن المفاوضات مع إسرائيل»..... 7

مندوب فلسطين في الأمم المتحدة: هناك عدة خيارات لاستئناف محادثات السلام في الشرق الأوسط.. 10

استطلاع يكشف عن مخاوف فلسطينية من تصفية قضية اللاجئين باستهداف "أونروا"..... 12

سيناريوهات الحل والمصالحة وآفاق الوضع في قطاع غزة..... 14

قراءة في قرارات المجلس المركزي الفلسطيني..... 27

الفلسطينيون ومفهوم القوة الشاملة..!..... 34

هنية يترأس وفدا من "حماس" في زيارة إلى مصر 37

فلسطين على أبواب ولادة جديدة..... 38

أين نحن مما يحذر منه العالم بخصوص قطاع غزة؟!!!..... 41

السلطة الفلسطينية وسياسة «وقف التنفيذ»! 44

المصري: زيارة وفد حماس للقاهرة لتعزيز العلاقات والمضي بالمصالحة..... 46

أمين عام "المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج": هناك انتفاضة حقيقية والسلطة في حالة تراجع 48

مجدلاني: نحن لا نطرح بديلا لأمريكا ونريد رعاية متعددة لعملية التسوية بدلا عن "التفرد القائم" ... 50

السفير العمادي : لا يوجد نوايا لدى إسرائيل و"حماس" للدخول في حرب جديدة..... 52

صحيفة تكشف عن وثيقة خطيرة وزعتها بلدية اسدود على سكان المدينة..... 53

الفلسطينيون والانسداد السياسي!..... 55

ضم الضفة بدعم ترامب..... 57

شعبوية مودي وخيارات عباس..... 59

السلطة تختار "الضبابية" خوفا من التبعات!..... 62

رضوان لـ "قدس برس": حماس تقف مع سورية ضد العدوان الإسرائيلي..... 65

دراسة لمعهد كارنغي: ما هي احتمالات اندلاع انتفاضة فلسطينية في المستقبل القريب؟

واشنطن– "القدس" دوت كوم– سعيد عريقات– 9\2\2018

نشر معهد "كارنغي لسلام الشرق" دراسة (الخميس 8 شباط 2018)، حول احتمالات انفجار التوتر الذي يخيم على المواطنين الفلسطينيين، وما اذا كان يتجه نحو انتفاضة ثالثة، في ظل تصاعد قمع الاحتلال الإسرائيلي، وتفاقم وتدهور الأوضاع الإنسانية سواء في الضفة الغربية المحتلة أو في قطاع غزة المحاصر، الذي ينزلق إلى مستنقع كارثة إنسانية يصعب معالجاتها، وفي ظل تبدد آفاق الحل السياسي عقب قرار رئيس الولايات المتحدة دونالد ترامب الاعتراف بالقدس المحتلة عاصمة لإسرائيل، وتجميد العلاقات الأميركية الفلسطينية، وما تبع ذلك من قرارات أميركية عقابية فرضت على الفلسطينيين، مثل تجميد أكثر من 52% من المساعدات التي تقدمها واشنطن لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، وقطع مساعداتها عن السلطة الفلسطينية.

وتستند الدراسة التي أعدها الباحث في المعهد مايكل يونغ، إلى رؤية كبار باحثي المعهد المرموق المختصين في شؤون الشرق الأوسط، مثل نائب رئيس المعهد الدكتور مروان المعشر (وزير الخارجية الأردني السابق)، والأستاذ في جامعة بيرزيت الدكتور علي جرباوي، والدكتور غسان الخطيب الوزير الفلسطيني السابق والمحاضر في قسم الدراسات العربية المعاصرة في جامعة بيرزيت أيضاً، ومخيمر أبو سعدة، المحلّل السياسي ورئيس قسم العلوم السياسية في جامعة الأزهر في غزّة.

وخلصت الدراسة الى أن انغلاق آفاق ونافذة الحل (على أساس حل الدولتين وفق المعايير الدولية) وحالة الإحباط المتفشية بين الفلسطينيين، وتفاقم الأوضاع المعيشية والإنسانية، ترجح احتمال انفجار انتفاضة ثالثة، وإن كان من المحتمل أخذها لأشكال تختلف عن الانتفاضة الشعبية عام 1987 أو انتفاضة الاقصى التي اتخذت طابعا مسلحاً وانفجرت بعد اقتحام وزير الحرب الإسرائيلي (آنذاك) أرئيل شارون للمسجد الأقصى يوم 28 سبتمبر 2000 .

ويقول المعشر ان "الجواب السريع، بشأن احتمال ان تكون هناك انتفاضة فلسطينية هو: نعم، والاحتمال كبير".

ويوضح المعشر قائلا بانه "مع انسداد الأفق السياسي، وصدور القرار الأميركي الأخير الخاص بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، فان غالبية الفلسطينيين لم يعودوا يعتقدون بأن حل الدولتين خيارٌ مُمكن، وبدأوا يركِّزون جلّ اهتمامهم على انتزاع حقوقهم حتى في ظل الاحتلال الإسرائيلي، وبالتالي، فإن السؤال الذي يفرض نفسه ليس ما إذا كان لهيب الانتفاضة الثالثة سيندلع، بل الشكل الذي قد ترتديه".

واشار الى ان "الانتفاضة الثانية، المسلّحة، لم تحظَ بشعبية، وأن استطلاعاً للرأي أُجري مؤخراً أظهر أن 62 في المئة من الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزّة سيدعمون مقاومة غير عنيفة في حال استمر غياب المفاوضات، إلا أننا نشكّ بأن تبقى الانتفاضة الثالثة سلمية، حتى لو كانت كذلك في بدايتها، خاصة وأن الفلسطينيين يفتقدون هذه الأيام وجود قيادة فعّالة تتمتّع بالصدقية ويمكن لها أن تدفع قدماً بهذا المنحى السلمي، بل ثمة مؤشرات على أن التيارات الداعية إلى العنف بدأت تجتذب بشكل مطّرد المزيد من التأييد".

واضاف المعشر "على أي حال، فان آخر استطلاعات الرأي تشير إلى أن الفلسطينيين منقسمين بالتساوي تقريباً حيال مسألتي التفاوض والعنف، وبالطبع فان وضع نهاية للنهج التفاوضي، سيدفع الفلسطينيين إلى أحد الخيارات القليلة الأخرى المُتاحة أمامهم: الانتفاضة المسلّحة".

من جانبه حذر الجرباوي، الذي عاصر الانتفاضتين وتولّى سابقاً منصبَي وزير التخطيط والتنمية الإدارية ووزير التعليم العالي في السلطة الفلسطينية قائلاً بانه "لا يجوز اعتبار الانتفاضة مجرّد ردّ فعل جاهز دائماً للحدوث عندما يُحتاج إليه، بل انها في الأساس فعل لا يُمكن أن يحدث من دون توافر البيئة المناسبة" لأن "الأهم من ذلك هو ضرورة أن تنجح الانتفاضة في الحفاظ على استمراريتها وتُحقّق أهدافها، إن لم يكن بالكامل، فعلى الأقل جزئياً" ولذلك " لا توجد إمكانية لاندلاع انتفاضة، بأي شكل من الأشكال، إن لم تكن شريحة كبيرة من الفلسطينيين على قناعة بجدواها الإيجابية، وفي هذا السياق يجب الانتباه إلى أن اندلاع أي شكل من أشكال الانتفاضة سيكبّد الفلسطينيين ثمناً باهظاً. لذلك فمن المتوقع أنهم سيجرون حسابات الربح والخسارة قبل الإقدام على هذا المسار".

وقال الجرباوي أنه "من المستبعد أن يتكرّر حدوث انتفاضة شعبية كتلك التي اندلعت عام 1987، فقد تبدّلت الظروف تماماً جرّاء اتفاق أوسلو وقيام السلطة الفلسطينية، وبفعل ذلك فقد أصبح الاحتلال مخفيّاً

وغير مرئي بدرجة كبيرة بالنسبة للفلسطينيين المحصورين داخل مناطق سكنهم في ما أصبح يُعرف بالمنطقتَين (أ) و (ب)، وهذا أدّى لأن لا يكون هناك احتكاك يومي مباشر بينهم وبين قوات الاحتلال، إلا عند الحواجز المنتشرة على مداخل هذه المناطق السكنية، وعلى شبكة الطرقات الرئيسة، وبالتالي، فإن المواجهات التي تحدث بين الطرفين عند هذه الحواجز لا تشكّل أرضية كافية لاندلاع انتفاضة شعبية. وإضافةً لذلك، فإن الشعور العام السائد بين العديد من الفلسطينيين هو عدم تكرار التجربة التي تكبّدوا خلالها ثمناً باهظاً خلال الانتفاضتين السابقتين".

ويخلص الجرباوي الى القول بان "هذا يتركنا أمام احتمال أن تكون الانتفاضة القادمة مسلّحة، مثل انتفاضة العام 2000، ولكن، إذا أرادت السلطة الفلسطينية الحفاظ على استمرارية وجودها، فعليها أن تستمر في التنسيق الأمني مع قوات الاحتلال، ما يعني أن عليها الاستمرار في محاولة منع عمل الخلايا الفلسطينية المسلّحة".

ولكن الجرباوي يشير إلى احتمال ظهور "وضع ثالث" يتمثل في "إمكانية أن تكون الانتفاضة القادمة على هيئة احتجاجات شعبية سلمية واسعة ومستمرة في مراكز المدن الفلسطينية، تطالب بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي المديد، على أمل أن يجذب ذلك انتباه وتدخّل المجتمع الدولي، ولكن هذا يحتاج سنوات من الإعداد لإقناع الفلسطيني بصوابية وجدوى مثل هذا المسار، كونه من السهل رفع الشعارات الداعية لاندلاع انتفاضة جديدة، لكن الأصعب هو القدرة على بلورة إستراتيجية مناسبة لإطلاق شرارته".

ويقول الدكتور غسان الخطيب بأنه "من المستبعد اندلاع انتفاضة جديدة شبيهة بانتفاضة العام 1987، التي دخلت المعجم السياسي لضخامتها. فالمكونات الرئيسة التي ساهمت في قيام الانتفاضة الأولى مفقودة، وهي: وجود قيادة سياسية ومنظمات منبثقة من الشعب، وشبكات تحظى بثقته، واتصال مباشر أكثر مع الاحتلال الإسرائيلي" إلا أنه "مع استمرار الاحتلال، فان المقاومة الشعبية الفلسطينية ستتواصل، وإن بأشكال مختلفة، فهي لم تغِب عن أي مرحلة من مراحل الاحتلال الإسرائيلي الذي أتمّ عامه الخمسين، ولن يؤدّي تكثيف وتيرة الاستيلاء على الأراضي، وتوسّع المستوطنات اليهودية، والقيود المفروضة على التنقّل، وتحويل المناطق إلى كانتونات، والتبعات الاقتصادية بما فيها زيادة بطالة الشباب، سوى إلى زيادة زخم المقاومة".

وحذر الدكتور عبد الله من أن "التغييرات الأخيرة في موقف الولايات المتحدة أدت إلى تدهور العلاقات بشكل إضافي، وان اعتراف واشنطن بالقدس عاصمة لإسرائيل، إضافةً إلى رفضها الالتزام بحل الدولتين أو إدانة توسّع المستوطنات الإسرائيلية قد بدّدا آمال التوصّل إلى حل عبر المفاوضات، ما تسبّب بشعور متزايد بالإحباط، وزاد بالتالي من احتمال تجدّد موجات المقاومة".

ويرى مخيمر أبوسعدة انه "ليس سراً أن يواجه الشعب الفلسطيني ظروفاً استثنائية، مع بلوغ عملية السلام مع إسرائيل طريقاً مسدوداً. وقد بات هذا واضحا بشكلٍ خاص بعد اعتراف الرئيس الأميركي دونالد ترامب بالقدس عاصمةً لإسرائيل، ووسط التعدّيات الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس الشرقية، واستمرار الحصار على غزة، فضلاً عن الإجراءات العقابية التي تفرضها السلطة الفلسطينية بحقّ القطاع، ما قد يؤدّي إلى تفهقر معيشة حوالي مليونَي فلسطيني يقطنون هناك".

ويقر أبوسعدة أنه "من غير المعروف بعد ما إذا كانت هذه الظروف ستقود إلى إطلاق شرارة انتفاضة فلسطينية جديدة، كون شروط اندلاعها باعتقادي غير متوفّرة لأسباب عدّة وهي:

أولاً، أن الانقسام السياسي بين فتح وحماس والنزاع الداخلي الناجم عنه أدى إلى إنهاك الفلسطينيين، وبالتالي، فقدت قيادة كلٍّ من فتح وحماس ثقة الشعب، وهي بحاجة ماسّة إليهما لتجييش القواعد الشعبية. ثانيا: القيادة الفلسطينية ينتابها قلق شديد من أن اندلاع انتفاضة جديدة سيؤدي إلى انتشار الفوضى والخروج عن القانون، كما حصل خلال الانتفاضة الثانية، وثالثاً، فان الفلسطينيين يشعرون بأن المنطقة منشغلة بالانتفاضات وبالعنف الطائفي في سوريا واليمن، ما سيُبعد أنظار وسائل الإعلام عنهم، وأخيراً، وبدرجة أقل، فان الازدهار الاقتصادي في الضفة الغربية أدى إلى بروز طبقة وسطى من الفلسطينيين أقل اهتماماً بإطلاق شرارة انتفاضة جديدة، وأكثر دعماً لخوض معارك دبلوماسية وقانونية ضد إسرائيل، ولكن الوضع في الأراضي الفلسطينية ما يزال مُتزعزعاً، ما قد يؤدي إلى عكس ما توقّعت هنا".

روبرت مالي: «أنصح الرئيس عباس بترتيب البيت الداخلي الفلسطيني قبل اتخاذ القرار بشأن المفاوضات مع إسرائيل»

سمير ناصيف: لندن . «القدس العربي» : 9\2\2018

أكد روبرت مالي المساعد الخاص السابق لرئيسي الولايات المتحدة باراك أوباما وبيل كلينتون، والرئيس الحالي بالوكالة لـ«مجموعة معالجة الازمات الدولية» (I.C.G) أن القضية العالمية التي كان يتمنى ان يتوصل (في أدواره المختلفة) إلى حل لها، أكثر من أي قضية أخرى، هي القضية الفلسطينية.

وكان مالي، الاختصاصي في شؤون الشرق الأوسط، يتحدث في المعهد الملكي للشؤون الدولية «تشاتهام هاوس» في لندن عن الأزمات العشر المطلوب مراقبتها في عام 2018 .

وبالرغم من أنه وضع أزمة كوريا الشمالية على رأس قائمة الأزمات الأشد خطورة هذا العام لأن حرباً مدمرة قد تحصل بسببها، وانه أدرج في لائحة هذه الأزمات العشر المواجهة بين السعودية وايران في المنطقة، وحرب اليمن وتعامل النظام في ميانمار مع السكان المنتسبين إلى إثنية «الروهينجا» وأزمات أفغانستان وسوريا وأوكرانيا وغيرها، قال عندما سألته مديرة النقاش الدكتورة باتريشيا لويس عن الأزمة التي يأسف أكثر من غيرها لعدم حلها، أزمة فلسطين، وخصوصا لأن حل الدولتين هناك أصبح أكثر صعوبة بعد قرارات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الأخيرة الاعتراف بالقدس بكاملها عاصمة لإسرائيل والتطورات السلبية على الأرض.

وهذا الأمر برأيه سيدفع الفلسطينيين إلى التحفظ والتساؤل حول خيار الدولتين فيما قد يحصل التراجع بدلاً من التقدم. ولكنه فسّر عدم وضعه هذه القضية مع القضايا العشر الخطيرة، لأنها في هذه المرحلة الأقل عنفاً، وقد تصبح كذلك إذا حدث انفجار ميداني في المستقبل. وأسفه نابعٌ من أنه كان بالإمكان التوصل إلى تطورات إيجابية في هذا المسار ولكنها لم تحدث، فسألته «القدس العربي» عما ورد في صحف إسرائيلية وعربية عن أن وزير الخارجية الأمريكي السابق جون كيري التقى بزميل مالي، حسين آغا، مستشار الرئيس الفلسطيني محمود عباس وممثله في عددٍ من المفاوضات، وعن حقيقة حدوث هذا اللقاء والنصائح التي قدمها كيري لعباس، أجاب مالي قائلا إنه برأيه الخاص، ان ما سمي «صفقة القرن» للسلام في فلسطين كما يطرحها ترامب واعوانه، على الأرجح، لن تتوصل إلى النتيجة التي تسعى لتحقيقها.

وأضاف قائلا: «لا أعرف ماذا سيفعل ترامب في خطوته المقبلة، ولكن توقعاتي انه قد لا ينفذ ما وعد بتنفيذه، ولكنه حتى لو حاول فعل ذلك، «فإنني أنصح الرئيس عباس بأن يركز على ترتيب الأمور الداخلية للبيت الفلسطيني وعلى السعي للتقارب بين الفصائل والقيادات الفلسطينية. وبعد ان ينجح مثل هذا التقارب، بإمكان القيادة الفلسطينية ان تقرر إذا أرادت التفاوض او عدم التفاوض، وفي أي إطار سيتم التفاوض». أي ان مالي نصح بعدم وضع الشروط المسبقة قبل ان تنجح عملية التلاحم بين الفصائل والقيادات الفلسطينية وبعد ذلك يتخذ القرار حول طبيعة المفاوضات.

ودعا أوروبا للقيام بدور فاعل لتفادي انهيار الاتفاق النووي الدولي مع ايران في حال تراجعت الولايات المتحدة عن هذا الاتفاق. ونصح أوروبا بالقيام بخطوات تُشعرُ ايران بأن القنوات ما زالت مفتوحة وان الخسارة التي قد تتكبدها نتيجة للإلغاء أو تشديد العقوبات ليست بالفداحة التي قد تدفع طهران لاتخاذ مواقف متشددة وعدوانية وبأن الاتفاق ما زال قائماً بالفعل.

والأمر نفسه نصح به مالي بشأن كوريا الشمالية قائلا إن لدى كوريا الشمالية مطالب بالإمكان درس معالجتها برغم انه يصعب التأكد مما ستفعله كرد فعلٍ إذا اشتدت الضغوط عليها، محذرا من ان رد فعلها ميدانيا سيكون خطيراً بالنسبة لكوريا الجنوبية واليابان.

واعتبر ان التهديدات بالتصعيد العسكري ضد كوريا الشمالية لن تحقق مبتغاها، وهذا ينطبق أيضا في مناطق أخرى، إذ ان مثل هذا الخيار لم يعد فاعلاً وخصوصا لأن قيادة العالم لم تعد أحادية كما كانت ربما في العقود الماضية والحلول العسكرية لا تعالج الأزمات معالجة كاملة. وأكد موقفه هذا بالنسبة لأفغانستان واليمن وسوريا حيث قال إن إرسال المزيد من القوات العسكرية الأمريكية إلى أفغانستان لن يحل المشكلة، وان أمريكا تعرف ما هي مطالب حركة طالبان وبإمكانها معالجة المسألة معها بالتفاوض وتقديم بعض ما تطلبه هذه الحركة وكذلك في اليمن وسوريا. وحول اليمن، قال مالي إن الحوثيين بالفعل يتعاملون مع إيران ولكنهم ليسوا تحت سيطرة إيران كلياً. وبما ان ما يقلق السعودية هو تغلغل الدور الإيراني في اليمن فعليها ان تدرك ان الحوثيين يرغبون بحصة توازي نفوذهم في السلطة في بلدهم، وبالتالي لا يضطرون للركون لمساعدات إيران إذا حصلوا على مطالبهم. وبما ان الرئيس ترامب يتمتع بعلاقة جيدة مع

النظام السعودي الحالي فلعله ينصح قيادات السعودية بالقيام بمثل هذه المبادرات تجاه الحوثيين، «فقد حان الوقت للتوقف عن قصف المدنيين وإحداث المآسي المدنية في الجهتين في اليمن».

وسأله أحدُ الحاضرين في الندوة من الخبراء في المعهد عن المواجهة بين تركيا والأكراد، فنصح مالي بأن تشرف الجهات التي لديها نفوذ مع تركيا ومع القيادات الكردية في الوقت عينه على تنظيم حوار بين الرئيس التركي طيب رجب أردوغان وزعيم جبهة المقاومة الكردية (PKK) المسجون حاليا في تركيا عبد الله اوجلان. ومثل هذا الحوار سيخفف من حدة المواجهات العسكرية الجارية حاليا ومن قلق الجهتين التركية والكردية. والجهة الأفضل للإشراف على تنظيم مثل هذا الحوار هي الولايات المتحدة، حسب قوله.

وهذا الحوار من وجهة نظره قد يخفف الضغط، عن الوضع السوري عموماً وخصوصاً في شمال سوريا وشرقها.

وسألته مديرة الندوة عن الشخصية القيادية السياسية العالمية التي يعتبرها تستخدم الوسائل الأكثر ابتكاراً وربما الأكثر نجاحاً في مجال معالجة الازمات في العالم حالياً، فأجاب انه متفائل إزاء المبادرات المبتكرة التي يقوم بها الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون بحيث يحتفظ باستقلالية فرنسا، ولكنه ينسق في الوقت عينه مع القيادة الأمريكية. وقد حقق نجاحات حتى الساعة، بينها نجاحه في حلحلة أزمة احتجاز رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري في المملكة العربية السعودية منذ أسابيع، وفي ترطيب الأجواء هناك عموما، وفي التنسيق والتعاون مع القيادات الأوروبية الأخرى بالنسبة للاتفاقية النووية مع إيران واستمراريتها برغم الأجواء المتوترة حولها.

مندوب فلسطين في الأمم المتحدة: هناك عدة خيارات لاستئناف محادثات السلام في الشرق الأوسط

أمد/ نيويورك – رويترز: 2018\2\9

قال المندوب الفلسطيني لدى الأمم المتحدة إن إحياء عملية سلام في الشرق الأوسط متعددة الوسطاء، يمكن أن تكون بقيادة مجلس الأمن الدولي أو "رباعية" موسعة، لتشمل الصين ودولا عربية أو مؤتمر دولي، وهي كلها خيارات تنفذ بمشاركة الولايات المتحدة.

وطرح السفير رياض منصور الاحتمالات، بعد أن قال الرئيس الفلسطيني محمود عباس الشهر الماضي إنه لن يقبل إلا بلجنة موسعة تحظى بدعم دولي للتوسط في السلام مع إسرائيل.

وقال منصور للصحفيين، "ما نقوله هو أن اعتماد نهج جماعي يضم عدة أطراف على الأقل سيكون له فرصة أفضل للنجاح من نهج يعتمد على وساطة دولة واحدة مقربة بشدة من إسرائيل".

ويشعر الفلسطينيون بغضب عارم من الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بسبب اعترافه بالقدس عاصمة لإسرائيل في ديسمبر كانون الأول وبسبب خفض التمويل الأمريكي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا).

وقال منصور إن عملية السلام متعددة الوسطاء ينبغي أن "تتسق مع أطر مجلس الأمن (التابع للأمم المتحدة) وهذا أمر سنبحث فيه جديا".

وتابع قائلا "بوسعنا أيضا أن نبحث في أمر الرباعية إضافة إلى الصين وجامعة الدول العربية، وربما دول أخرى ... وربما تكون تلك العملية على غرار مؤتمر باريس أو مؤتمر دولي".

وتتألف الرباعية الدولية من الأمم المتحدة والولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي. واستضافت فرنسا في يناير كانون الثاني من العام الماضي ممثلي عشرات الدول في باريس لدعم عملية السلام في الشرق الأوسط.

ونقلت وكالة إنترفاكس للأنباء يوم الأربعاء عن دبلوماسي فلسطيني في روسيا قوله إن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والرئيس عباس يعتزمان بحث آلية وساطة جديدة لتحل محل الرباعية الدولية عندما يلتقيان الأسبوع المقبل.

ومن المقرر أن يلقي عباس خطابا أمام مجلس الأمن الدولي في 20 فبراير شباط أثناء الاجتماع الشهري المخصص للشرق الأوسط.

وقال ترامب إن لدى إدارته مقترحا للسلام قيد الإعداد. وقال منصور إن الولايات المتحدة لم تعط أي تفاصيل عن خطة السلام تلك.

وقال "لكن بالطبع إذا بدأوا برفع القدس من على مائدة التفاوض وبمعاقبة أونروا... فما الذي بقي على الطاولة؟... لقد فقدوا حيادهم المطلوب في أي وسيط يساعد طرفين على التوصل إلى معاهدة سلام".

وأضاف قائلا "النهج القديم فشل .. نبحث عن نهج جديد".

استطلاع يكشف عن مخاوف فلسطينية من تصفية قضية اللاجئين باستهداف "أونروا"

غزة (فلسطين) – خدمة قدس برس 2018\2\9

رجّح 95.8 في المائة من الفلسطينيين أن يكون دافع الولايات المتحدة الأمريكية من وراء قرار تقليص دعمها المالي لوكالة "أونروا" الأممية، الرغبة في ممارسة "الابتزاز السياسي" ضد السلطة الفلسطينية لحملها على تقديم تنازلات سياسية، كما يعدّ بمثابة إعلان حرب ضد اللاجئين لتصفية قضيتهم.

جاء ذلك في استطلاع للرأي العام أجراه "مركز الدراسات وقياس الرأي العام" في قطاع غزة حول الانعكاسات المترتبة على تقليص خدمات "أونروا".

واعتبر 94.3 في المائة من الفئة المستطلعة آراؤها وبلغ قوامها 1344 مواطنا، أن تقليص خدمات "أونروا" من شأنه أن يتسبب بحالة انفجار شعبي واجتماعي في مختلف مناطق وجود اللاجئين الفلسطينيين.

وبينت نتائج الاستطلاع أن نسبة 95.2 في المائة من أفراد العينة يعتقدون أن تقليص خدمات الوكالة الأممية ينذر بـ "بدء تصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين".

وأبدى 89.4 في المائة من أفراد عينة الاستطلاع، اعتقادهم بوجود تواطئ خفي من قبل بعض الجهات الدولية لتصفية قضية اللاجئين.

وأكد ثلثي الفئة المستطلعة على ضرورة أن تكون "أونروا" تابعة مالياً إلى الأمم المتحدة "لإبعادها عن أية عمليه ابتزاز"، كما تبين أن نسبة 74.6 في المائة من عينة الاستطلاع يرون ضرورة وجود صندوق مالي ثابت لوكالة الغوث وتشغيل اللاجئين بدلاً من التبرعات السنوية لها من أجل الحفاظ على استمرار خدمات الأونروا ومنع تقليص خدماتها.

من جانبه، قال مدير المخيمات في دائرة شؤون اللاجئين بمنظمة التحرير الفلسطينية، مازن أبو زيد، "إن التخفيض الأمريكي له بُعدين؛ الأول استهداف خطير جدا لتصفية قضية اللاجئين والقضاء على حق العودة، والبعد الثاني ابتزاز سياسي للسلطة الفلسطينية من أجل تقديم المزيد من التنازلات".

وأضاف أبو زيد في حديثه لـ "قدس برس"، "الولايات المتحدة الأمريكية وبعد قرار رئيسها دونالد ترمب بخصوص القدس توجه الآن إلى قضية اللاجئين الفلسطينيين والتي هي جوهر القضية".

وأعلنت الخارجية الأمريكية، عن خفض حجم دعمها المالي لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا" بمبلغ 65 مليون دولار.

وتأسست "أونروا" كوكالة تابعة للأمم المتحدة بقرار من الجمعية العامة في عام 1949، وتم تفويضها بتقديم المساعدة والحماية لحوالي خمسة ملايين لاجئ من فلسطين مسجلين لديها في مناطق عملياتها الخمس (الأردن، سوريا، لبنان، الضفة الغربية وقطاع غزة).

وتشتمل خدمات الوكالة الأممية على قطاعات التعليم والرعاية الصحية والإغاثة والخدمات الاجتماعية والبنية التحتية وتحسين المخيمات والحماية والإقراض الصغير.

سيناريوهات الحل والمصالحة وآفاق الوضع في قطاع غزة

هاني المصري مسارات 8\2\2018

تقدير إستراتيجي

(تأتي هذه الورقة ضمن إنتاج لجنة السياسيات في مركز مسارات من إعداد هاني المصري)

مقدمة

حصلت تطورات عدة تستدعي تسريع الجهود المبذولة لإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية، ومنها: قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب حول القدس واللاجئين، ووقف جزء من المساعدات الأميركية للسلطة الفلسطينية، والتهديد بقطعها، والشروع في استهداف الرئيس شخصيًا كما فعلت نيكي هيلي، المندوبة الأميركية في الأمم المتحدة، ووضع إسماعيل هنية، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، على قائمة الإرهاب لوزارة الخزانة الأميركية، وما تنذر به بقية مكونات الخطة التي تفكر الإدارة الأميركية بإمكانية طرحها خلال الأشهر القادمة، على الرغم من الموقف الفلسطيني الرافض للقرار الأميركي حول القدس، الذي يرى بأن واشنطن لم تعد وسيطًا ولا راعيًا لما تسمى "عملية سلام".

ويضاف إلى ما سبق، ما قامت إسرائيل وما تستعد للقيام به من سن قوانين ووضع مخططات وتنفيذ سياسات وإجراءات، بما يوضح بشكل قاطع انتقالها من سياسة إدارة الصراع ومحاولة فرض تسوية غير متوازنة إلى محاولة إنهائه عبر تمرير الحل الإسرائيلي الرامي إلى تصفية القضية والحقوق الفلسطينية.

كان من المفترض والطبيعي أن يؤدي ما سبق إلى تسريع الجهود المبذولة لإنجاز الوحدة، خصوصًا بعد وقوف مختلف الأطراف الفلسطينية ضد "صفعة القرن"، وأن يدفع باتجاه تجاوز ما اتفق عليه في القاهرة بتاريخ 2017/10/12 من اتفاق جزئي لإحياء المصالحة تمحور حول تمكين الحكومة، لصالح الاتفاق على رزمة شاملة تتضمن: البرنامج الوطني، والاتفاق على أسس الشراكة الكاملة، وتشكيل حكومة وحدة أو وفاق وطني حقيقية، وتفعيل الإطار القيادي للمنظمة، او استكمال أعمال اللجنة التحضيرية وتتويجها بعقد مجلس وطني توحيدي، وإجراء الانتخابات العامة. رزمة شاملة تنفذ بالتوازي وليس من الضروري في نفس الوقت، وتبدأ بالاتفاق على كيفية مواجهة وإحباط المخاطر المتزايدة، خصوصًا ما يسمى "الخطة الأميركية"

للحل. غير أن شيئًا من هذا لم يحدث، واستمرت "عملية المصالحة" عملية من دون مصالحة حقيقية، وما زالت عالقة بين التفسيرات المتناقضة لما اتفق على تسميته "تمكين الحكومة".

"تمكين الحكومة"

منذ تشرين الأول/أكتوبر 2017، لا يزال اختلاف التفسيرات بشأن "تمكين الحكومة" سيد الموقف؛ إذ يزعم طرف بأنّ التمكين المتفق عليه قد تحقق، غير أن الحكومة لم تقم بما التزمت به، خصوصًا بما يتعلق بصرف سلف للموظفين الممارسين، بل خرقت الاتفاق بمسائل عدة، أبرزها قرار دعوة موظفي السلطة ما قبل 2007 للعودة إلى وظائفهم خلافًا لما اتفق عليه بخصوص بقاء الوضع على حاله إلى حين انتهاء اللجنة الإدارية القانونية من عملها في بداية شهر شباط الجاري، وسط أنباء أنها أنهت أعمالها وبانتظار المصادقة عليها والشروع في التطبيق، إلى جانب الاتفاق أيضًا على أن يستعين الوزير بطاقم يساعده إلى جانب عدد قليل من الموظفين إلى حين انتهاء اللجنة الإدارية.

والجدير بالذكر أن خلافًا نشب حول تشكيل اللجنة المكلفة بملف الموظفين، إذ طالبت "حماس" بضم ثلاثة خبراء من الموظفين العاملين في غزة إليها حتى تكون قراراتها منصفة ومهنية، ولم تتم الاستجابة لذلك، ما يعني أن نتائج عملها يمكن الطعن بها.

في المقابل، يزعم الطرف الآخر أن التمكين لم يتحقق إلا بنسبة صغيرة، وأن اللجنة الإدارية التي تعمل بالخفاء لا تزال هي الحكومة الفعلية للقطاع.

يأتي ما سبق في ظل استمرار معظم الإجراءات العقابية، وفرض المزيد منها من خلال إعادة الضرائب التي كان الرئيس محمود عباس قد رفعها سابقًا عن القطاع، وعبر زج آلاف جدد من الموظفين إلى التقاعد المبكر، مع أن الوضع في القطاع وفق كل المعطيات والمؤشرات والتوقعات المحلية والإسرائيلية والدولية مرشح للانهيار والانفجار خلال الأشهر القادمة إذا لم يكن في الأيام والأسابيع القادمة.

بالترافق مع ذلك، أظهرت "حماس" عبر العديد من المظاهر أنها لا تزال السلطة الحاكمة في القطاع، مثل تنفيذ الإعدام بأحد العملاء من دون مصادقة الرئيس، ومنع النساء من حضور مباراة رياضية وغيرها، رغم عدم التقليل من أهمية حل اللجنة الإدارية وتسليم المعابر، وجمع الرسوم وغيرها من بعض أشكال الجباية،

وتمكين أعداد أكبر من المتفق عليه من موظفي ما قبل 2007 من العودة إلى أعمالهم، لا سيما في وزارات مثل التربية والتعليم والصحة، بينما لم تصل الإجراءات إلى الأمن والقضاء ومعظم أشكال الجباية.

أما الراعي المصري، فيكاد أن يرفع يده من دون تحميل المسؤولية لأحد الطرفين بعد أن نجح بتمديد فترة "التمكين"، وسط معلومات أنه يخطط لاستئناف جهوده قريبًا من دون تحديد موعد بدعوة وفدين من "فتح" و"حماس" إلى لقاء بالقاهرة.

السيناريوهات المُحتملة

السيناريو: الأول المراوحة في نفس المكان

يقوم هذا السيناريو على بقاء الوضع الحالي على ما هو عليه، أقل قليلًا أو أكثر قليلًا، من دون تطورات وتغيرات جوهرية.

وتدفع عوامل عدة بهذا السيناريو، منها الخشية من انهيار الأوضاع في قطاع غزة وتداعياته وعواقبه على الوضع الفلسطيني ككل، وعلى الأمن والاستقرار، خصوصًا أن هذا الانهيار يمكن أن يزيد من احتمالية وقوع مواجهة عسكرية، من خلال زيادة دوافع "حماس" وبقية الفصائل إلى المواجهة. ورغم أن المواجهة العسكرية غير مرغوبة ولا مفضلة من الطرفين، على الأقل في هذه الظروف غير المواتية، إلا أن التوتر القائم والحصار الإسرائيلي والاعتداءات المتواصلة قد تنزلق بالوضع إلى المواجهة العسكرية.

ويزيد من هذا الاحتمال أنّ ثمن انفجار القطاع ضد السلطة القائمة هناك قد يكون أكبر من ثمن الحرب مع الاحتلال، التي تبقى خيارًا له فوائده – رغم ثمنه الباهظ – مثل إعادة خلط الأوراق، والدفع باتجاه الوحدة ضد إسرائيل، ودعم الصمود والمقاومة.

ويعزز من احتمالية سيناريو المراوحة في نفس المكان أن العنوان الرئيسي للسياسة الفلسطينية الرسمية لا يزال انتظار التطورات المفتوحة على احتمالات عدة بشأن الخطة الأميركية ومواقف الأطراف الإقليمية والدولية منها، ما يلقي بظلاله على الموقف من المصالحة ذاتها.

ومن هذه الاحتمالات أن العملية السياسية لا يمكن أن تتقدم من دون الطرف الفلسطيني، ما يعني الحاجة إلى تأهيله، أو قد يتم "طرح الخطة الأميركية للتنفيذ وليس للتفاوض" من دون موافقة الطرف الفلسطيني، لأنه "طرف غير مقرر والخطة للإقليم ككل" كما أخبر جيسون غرينبلات سفراء دول أوروبية مؤخرًا أثناء لقائهم به، أو قد يتم الانتظار إلى حين "إقناع" الرئيس عباس بتليين موقفه، والموافقة على استئناف المفاوضات، والتعاطي مع الخطة الأميركية لأنها اللعبة الوحيدة بالمدينة، أو انتظار نضج بديل فلسطيني أو عربي أو كليهما عنه وعن القيادة الحالية. مع أن كلا الأمرين صعب، لأن الشعب الفلسطيني لن يرضى بديلًا فلسطينيًا أو عربيًا للتغطية على الحل الأميركي الإسرائيلي.

يفترض تحقق هذا السيناريو تعثر تمرير الخطة الأميركية حتى لو طرحت، ولكن من دون أن يصل الأمر إلى استبعاد الدور الأميركي (يمكن كسر احتكاره ولكن من المتعذر استبعاده) لجهود دفع العملية السياسية بانتظار توفر شروط تمرير الخطة وفق الاحتمالات السابقة، أو إيجاد صيغة بديلة عنها. إذ أقصى ما يمكن أن تلعب أوروبا وروسيا والصين والأمم المتحدة دورًا في الوقت الضائع إلى حين إيجاد صيغة تسمح باستئناف الدور الأميركي، الذي أكدت كل الأطراف الدولية وبعض الدول العربية أن لا بديل عنه رغم معارضتها للقرار الأميركي بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل والشروع في نقل السفارة إليها.

وضمن هذا السيناريو سيتواصل دعم حل الدولتين، وخصوصًا من السلطة الفلسطينية والأردن ومعظم العرب والعالم، إلى جانب مواصلة دعم السلطة وتعويضها عن قطع أو تقليل المساعدات الأميركية، وعن تخفيض المساعدات للأونروا، لضمان بقائها ضمن مظلة أوسلو وعدم مضيها نحو اعتماد مسار جديد.

وقد تميل الأوساط الأمنية والعسكرية الإسرائيلية خلافًا لأوساط سياسية لهذا السيناريو، لخشيتها من عواقب انفجار القطاع، فضلًا عن انهيار السلطة أو تغيير وظيفتها، وخصوصًا إذا أوقفت السلطة التنسيق الأمني بشكل فعلي، ووفرت مقومات الصمود، وأصبحت مجاورة للمقاومة من خلال دعم المقاومة الشعبية في وجه الاحتلال.

في الواقع، ثمة مصلحة لأطراف عدة، إسرائيلية وعربية ودولية، باستمرار سيناريو مراوحة الفلسطينيين في المكان ذاته، سواء من حيث عدم تبني خيارات سياسية دراماتيكية، أو منع مضي الرئيس و"فتح" في طريق الشراكة الكاملة مع حركة حماس ضمن نظام سياسي موحد.

إن مواجهة مخاطر تصفية القضية الفلسطينية في حالة الإصرار على طرح الخطة الأميركية لا تعزز من فرص سيناريو المراوحة في المكان ذاته. فهذه الخطة، وبصرف النظر عن الاحتمالات المتعلقة بكيفية تسويقها، ليس قدرًا لا رادّ له، بل هي محفوفة بالمخاطر، وغير مضمونة النجاح، وبحاجة إلى وقت حتى تنجح إذا قدر لها النجاح، بل الأكثر احتمالًا أن الإصرار عليها قد يؤدي إلى انقلابها على مخططيها من خلال دفع احتمالات المواجهة مع الاحتلال من الفلسطينيين جميعًا وفتح الباب أكثر لانهيار ولا نقول "حل" السلطة.

كما سيدفع الإصرار على الخطة إلى تعزيز فرص تطبيق الأفكار المتداولة فلسطينيًا بقوة متزايدة حول تجسيد دولة فلسطين سياسيًا وقانونيًا، والسعي للحصول على المزيد من اعتراف الدول بها، وتفعيل الفتوى القانونية لمحكمة لاهاي، والعضوية الفلسطينية في المحكمة الجنائية الدولية، والشروع فعلًا في التحلل من التزامات اتفاق أوسلو، وما يقتضيه ذلك من تغيير طبيعة السلطة والتزاماتها ووظائفها، ونقل الوظائف السياسية إلى المنظمة بعد إعادة بنائها.

وعلى الرغم من أن هذا السيناريو لا يغلق الباب تمامًا أمام حل الدولتين، لكنه لا يملك القدرة على فتح الطريق له ولا على منع المزيد من التدهور جراء استمرار الزحف والضم الاستيطاني، واستكمال تهويد القدس وأسرلتها، والتقدم أكثر على طريق ضم الكتل الاستيطانية والأراضي المصنفة (ج)، وإبقاء قطاع غزة "رأسه طافيًا حتى لا يغرق" ولا ينجو وفق ما صرح به وزير الحرب الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان.

وفي إطار هذا السيناريو من الصعب، وليس من المستحيل، تحقيق الشراكة الكاملة، لأن طرفي الانقسام غير مستعدَيْن للشراكة، وأكبر دليل على ذلك كيفية التعامل مع تطبيق "اتفاق القاهرة الجديد"، إذ تجري كل الجهود لصالح تمكين الحكومة، التي هي حكومة الرئيس وتلتزم ببرنامجه وتعليماته، في حين هناك حاجة ماسة لحكومة وحدة وطنية أو وفاق حقيقي خلال الفترة الانتقالية، لكي تقوم بتوحيد المؤسسات والوزارات والأجهزة الأمنية على أسس وطنية ومهنية، بعيدًا عن الهيمنة والتفرد والإقصاء واحتكار الوطنية أو الدين أو الحقيقة، تمهيدًا للاحتكام إلى الشعب عبر الانتخابات.

السيناريو الثاني: انهيار القطاع والسلطة وفرض خطة ترامب

يتحقق هذا السيناريو من خلال استمرار تردي الوضع في قطاع غزة وانزلاقه نحو الانهيار والانفجار لتسهيل إعادة ترتيبه لكي يكون محور "الكيان الفلسطيني"، وفتح الطريق لحل تصفوي للقضية عن طريق إقامة "الدويلة" الفلسطينية في غزة مع أو من دون معازل الضفة، ومع أو من دون توسيعها على حساب سيناء لتضم قسمًا من اللاجئين.

كما أن احتمال انهيار مؤسسات السلطة قد يكون واردًا في هذا السيناريو، نتيجة لاحتدام المواجهة الفلسطينية الإسرائيلية على خلفية محاولة فرض خطة ترامب، وتداعياتها السياسية والاقتصادية والأمنية والميدانية.

يفترض هذا السيناريو أن انهيار السلطة قد يصبح ممرًا لتسهيل تجاوز الدور الفلسطيني لصالح أدوار عربية وإسرائيلية، وتطبيق الخطط الموضوعة، أو خليط منها، بحيث تتضمن التهجير والضم والحل على حساب الأردن ومصر، وحل الإمارات السبع، والدولة المخترعة من رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو التي أشار اليها في خطابه في مقر "تشاتام هاوس Chatham House" البريطاني العام الماضي في ذكرى وعد بلفور، وذلك بغرض تكريس السلطة بوصفها سلطة حكم ذاتي يمكن أن تسمى "دولة" دون أن تملك مقومات الدول، وتكون منزوعة السلاح وبلا سيادة ولا حدود ولا سيطرة حقيقية.

سيكون هذا السيناريو محتملًا مع أنه مستبعد إن لم يكن مستحيلًا إذا لم يتراجع ترامب عن خطته، ومضى في فرضها حتى من دون موافقة القيادة الفلسطينية، وما لم يكن الموقف الفلسطيني والعربي والدولي، خصوصًا الأوروبي، كافيًا لردعه.

ويشجع هذا السيناريو أن بعض الدول العربية قد تؤيده لأنها تعاني من نقص في الشرعية، وتتوهم تعويضها من الدعم الأميركي، وكونها تخشى من أن يستخدم أي تأخير على الجبهة الفلسطينية، أميركيًا وإسرائيليًا، كذريعة لعدم التقدم على طريق بناء الحلف الأميركي العربي الإسرائيلي الموجه ضد إيران، تحت تأثير وهم عربي قاتل بأن حكام واشنطن وتل أبيب يمكن أن يكونوا تحت أمرهم، وهم مستعدون لشن الحرب ضد إيران إذا أزيلت القضية الفلسطينية عن الطاولة. وهذا زعم يهدف إلى تصفية القضية

الفلسطينية وليس إلى تلبية الحقوق الفلسطينية، ولن يقود إلى الحرب المنتظرة بالضرورة، لأنها لن تقع إلا إذا كانت مصلحة أميركية إسرائيلية مؤكدة، وإذا كانت نتيجتها مضمونة أو شبه مضمونة، عدا عن أن مولها ووقودها سيكون العرب لا غيرهم.

في سياق هذا السيناريو قد تتحرك المصالحة إلى الأمام في ضوء الحاجة للتوحد في مواجهة المخاطر، ولكنها إذا لم تحدث سريعًا، فعلى الأرجح ستنجرف مع انهيار السلطة وانفجار القطاع اللذين سيكون لهما تداعيات وارتدادات كثيرة.

السيناريو الثالث: إحباط صفقة ترامب وإنجاز الوحدة وإنقاذ القطاع من الانهيار

هذا السيناريو محتمل الحدوث إذا توفرت متطلباته، وخصوصًا إنجاز الوحدة الوطنية على أساس برنامج سياسي ونضالي، قادر على تحقيق حالة نهوض وطني توجه رسالة واضحة بأن ثمن محاولة فرض خطة ترامب ودعم مخططات تعميق الاحتلال والاستيطان؛ سيكون عند أميركا وإسرائيل أعلى من ثمن التراجع عنها. وهذا الهدف ممكن تحقيقه في ظل تزايد المخاطر التي تهدد القضية الفلسطينية وعدم وجود طرف فلسطيني أساسي مستعد للانخراط في الحلول المطروحة.

ويمكن أن يتوفر لهذا السيناريو دعم عربي وإقليمي، وحتى من أطراف دولية وازنة، إذا قام على أساس برنامج وطني واقعي قابل للتحقيق ومقبول دوليًا، والتركيز على اعتماد المقاومة الشعبية، وعدم اللجوء إلى المقاومة المسلحة إلا في سبيل الدفاع عن النفس للتصدي لعدوان أو اجتياح إسرائيلي للقطاع.

ما يمنع إنجاز الوحدة الوطنية الآن الأطراف الفلسطينية أكثر من الأطراف الخارجية. فسابقًا كانت الخشية الفلسطينية من العقوبات والمقاطعة الإسرائيلية والأميركية، وحتى الأوروبية والدولية للسلطة، ومن سحب الاعتراف بالمنظمة؛ هي التي تمنع القيادة الفلسطينية من المضي في الوحدة إذا لم توافق "حماس" على شروط اللجنة الرباعية. أما الآن، فإدارة ترامب بدأت بمسيرة إغلاق مكتب المنظمة في واشنطن، وتخفيض المساعدات، وتقترب من سحب الاعتراف بالرئيس، ومن البحث عن خليفة "دمية" له، تمامًا مثلما حصل مع الرئيس الراحل الشهيد ياسر عرفات عندما أعلن الرئيس الأميركي جورج بوش الابن في خطاب له في

حزيران 2002 أن الشعب الفلسطيني بحاجة إلى "قيادة جديدة ومختلفة" تحارب "الإرهاب" وتلتزم بالسلام الأميركي الصهيوني".

ما العمل؟

هل نبقى بانتظار تحقق السيناريوهين السيئ والأسوأ (استمرار الوضع على ما هو عليه، والانهيار والانفجار وفرض الحل الأميركي الإسرائيلي التصفوي)، أم يجب عمل كل ما يمكن عمله لإحباطهما وفتح الطريق لسيناريو الإنقاذ الوطني؟

يقتضي الواجبُ الوطني الذي يستجيب لمصالح الشعب التحركَ الجاد لإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة من دون تنازلات جديدة ولا مغامرات، وبلا إضاعة الفرص المتاحة.

من الخطورة بمكان تصور إمكانية معالجة الانقسام بالمزيد من الانقسام من خلال تجريب ما سبق تجريبه، مثل العودة إلى تشكيل "اللجنة الإدارية"، ولكن ضمن تشكيلة جديدة من دون مشاركة فصائلية ولكن بمباركتها.

هذه الأفكار التي تنطلق من نوايا حسنة تستهدف منع القطاع من الانهيار، أو أنها مجرد مناورات لتحريك الوضع لقطع الطريق على الانهيار، غير أنها في معظمها إن لم يكن كلها لا تحل أزمات القطاع، وستزيد من المخاطر، وتسرع الخطى نحو تحول الانقسام إلى انفصال، ولو تحت مسميات فدرالية، أو غيرها، أو الاستفادة من الوضع الخاص في القطاع لإقامة دويلة فلسطينية أملًا بأن تتمدد إلى الضفة عندما يحين الظرف المناسب.

تكمن معضلة هذه الأفكار والمبادرات في تجاهلها للأسباب الحقيقية لما يعانيه القطاع، وهي: الحصار الإسرائيلي المحكم، والتهديد الدائم بالعدوان الإسرائيلي، وإغلاق معبر رفح معظم أيام السنة، والانقسام الفلسطيني الذي وصل إلى حد فرض إجراءات عقابية ضد القطاع.

وإذا فككنا هذه الأسباب، نجد أن إسرائيل فرضت الحصار، وتريد الاستمرار فيه، وتشن العدوان تلو الآخر؛ لكسر إرادة شعبنا في القطاع، وكي وعيه، وكسر إرادته على الصمود والمقاومة، ودفع "حماس" إلى

الاعتراف بإسرائيل، ونزع سلاحها والكف عن تطويره، ووقف حفر وبناء الأنفاق، وتسليم الجثث والأسرى الإسرائيليين، إضافة إلى استمرار الانقسام وتعميقه لما يقدمه لها من مزايا لا تقدر بثمن.

أما "حماس"، فقد حاولت عبر توني بلير وقطر وتركيا وغيرهم التوصل إلى حل يتضمن إنهاء أو تخفيف الحصار بشكل ملموس مقابل هدنة طويلة الأمد، ولكن إسرائيل رفضت ذلك لأنها تريد استمرار معادلة "هدوء مقابل هدوء"، وإذا أرادت "حماس" أكثر عليها أن تقدم أكثر.

ومن جانبها، تريد مصر الحفاظ على أمنها القومي عبر إيقاف وجع الرأس الأمني الذي يسببه قطاع غزة، وبخاصة لجهة العلاقة بين ما يجري فيه وفي سيناء، إضافة إلى منع انهيار القطاع وانفجاره، وتوحيد الفلسطينيين تمهيدًا لإحياء المسيرة السلمية الرامية إلى التوصل إلى ما يسمى "حل الدولتين".

تواجه مساعي مصر عقبات كبيرة، مثل توسع الانقسام أفقيًا وعموديًا، وصعوبة إحياء المسيرة السياسية في ظل إدارة ترامب التي تهدف إلى فرض حل يستجيب للشروط والإملاءات الإسرائيلية. وهو سيكون على حساب مصر، إما من خلال إقامة "دويلة" فلسطينية في القطاع عبر أو من دون اقتطاع أراضٍ مصرية من سيناء وضمها للقطاع، أو الحؤول دون قيام دولة فلسطينية طالما اعتبرت مصر قيامها ضروري لحماية أمنها القومي، أو من خلال رمي القطاع في حضن مصر ودفن فكرة الدولة الفلسطينية. وتصطدم المساعي المصرية بخلافات مصرية مع الرئيس عباس حول كيفية ترتيب البيت الفتحاوي، والفلسطيني بشكل عام.

الآن، بات تجاوز عقبة الانقسام بيد الفلسطينيين أكثر من أي وقت مضى، لا سيما بعد القرار الأميركي بخصوص القدس، ولكن من دون تقليل تأثير العوامل الخارجية، إلا أن إنجاز الوحدة لا يزال مستعصيًا، لا سيما في ظل إعطاء الرئيس و"فتح" الأولوية لاستعادة القطاع من دون الاعتراف بالشراكة مع "حماس" وغيرها من الفصائل. أما "حماس"، فتعطي الأولوية لاستمرار سيطرتها الفعلية على القطاع ومراكمة مكاسب أخرى في السلطة والمنظمة. غير أن الحل واضح ويتمثل باستعادة القطاع تحت مظلة السلطة التي يجب إعادة النظر في وظائفها والتزاماتها مقابل شراكة كاملة في السلطة والمنظمة.

مبادرات وأفكار ومسيرة العودة

هناك مبادئ وأفكار ومبادرات أخرى فردية غير متبلورة تتضمن إعطاء الأولوية لرفع الحصار بأي ثمن، ولو على حساب قضايا وحقوق أخرى، عن طريق المقايضة بين الضفة والقطاع، أو مع سلاح المقاومة والأنفاق ... إلخ.

وهناك مبادرة أخرى تنطلق من تنظيم انفجار شعبي مضبوط ومسيطر عليه باتجاه الحدود، وبالتحديد باتجاه إسرائيل، تطبيقًا لحق العودة، ومحاولة لكسر الحصار ومنع الانفجار وتوجيهه ضد الاحتلال. وهذه الفكرة أشبه بتكرار للمبادرة التي نفذت على الحدود السورية واللبنانية في 2011/5/15، من خلال اقتحام حشود جماهيرية للحدود، ما أدى إلى إرسال رسالة قوية للعالم حول حق عودة اللاجئين، وسقوط عشرات الشهداء والجرحى.

إن مثل هذه المبادرات يجب التفكير بها مليًا، ودراسة الاحتمالات المختلفة بشأن تنفيذها، إذ لا ينفع الجزم من دون تفسير مقنع بأن إسرائيل لن تتخذ إجراءات مسبقة قد تصل إلى تحويل الشريط الحدودي إلى "حزام من نار" لمنع الاحتشاد فيه، أو أن ترتكب مجزرة كبيرة لوقف الزحف الشعبي، حتى لو كان سلميًا 100% ومنظمًا ومنضبطًا بشكل كبير جدًا، لأن ما يمكن أن يردع إسرائيل عن ارتكاب المجزرة:

أولًا: روادع داخلية؛ سياسية وأخلاقية، وهي غير متوفرة بالمرة في ظل ما تشهده إسرائيل من تحولات، ومن تطرف وعنصرية وعدوانية وتعطش للعنف والدماء، ولعل الوحشية التي تعاملت بها مع المتظاهرين، خصوصًا على حدود القطاع، والإعدامات الميدانية في الضفة دليل على ذلك.

ثانيًا: رادع عربي أو دولي لأي إجراء إسرائيلي عنيف ودموي بذريعة حماية "سيادة الدولة" والمستوطنين في المستوطنات المحاذية للقطاع، وهو غير متوفر، لا سيما أن الوضع العربي والدولي الحالي أضعف من أن يردع إسرائيل في ظل الحماية الأميركية لها، واندفاع عدد من الدول العربية للتحالف معها ضد إيران.

ثالثًا: رادع فلسطيني لا يبدو أنه كافٍ في ظل الانقسام والتوهان الفلسطيني الراهن رغم التحسن النسبي بعد قرار ترامب.

كما من غير المؤكد أن تشارك أعداد كبيرة من المتظاهرين في الزحف الشعبي عبر الحدود في ظل الانقسام والفجوة الكبيرة بين الشعب والقيادة والفصائل والترهل والفساد، وبعد عدم التجديد في المؤسسات والأشخاص، ولأن اليأس المخيِّم على الأجواء الفلسطينية يُحد من الحركة الجماهيرية الواسعة. وهذا لا يعني الامتناع عن هذه الفكرة، ولكن يجب أن تكون التوقعات واقعية، مع الحرص على أن يكون الزحف الشعبي سلميًا، حتى لو اقتضى الأمر على الحدود من دون اجتيازها إلا بشكل منظم ومحسوب جيدًا.

إن مثل هذه الأعمال العظيمة في التاريخ بشكل عام، وفي التاريخ الفلسطيني بشكل خاص، عادة ما يحركها الأمل بالانتصار غير الموجود حتى الآن. فأقصى ما يأمل الشعب الفلسطيني في تحقيقه خلال هذه المرحلة توفير مقومات الوحدة والصمود والمقاومة، وأسباب استمرار التواجد البشري الفلسطيني على أرض فلسطين، وإبقاء القضية حية، وتقليل الأضرار والخسائر، وإحباط المخططات الإسرائيلية، ومنع تصفية القضية الفلسطينية.

قد يكون ممكنًا التفكير من جديد بعمل جماهيري متواصل وبأعداد متزايدة بالقرب من الحدود، ويحافظ على درجة منخفضة من الاشتباك الجماهيري المحدود وغير المتواصل، ليكون بمنزلة تمرين وبروفة للزحف الجماهيري الذي يمكن أن يحدث في ظروف أخرى مستقبلية.

قد يقول قائل إن الزحف الشعبي رغم الخسائر الفادحة ضد إسرائيل أفضل من الانفجار والانهيار الداخلي الذي سيتسبب بخسائر أكبر، ومن خوض مواجهة عسكرية فلسطينية إسرائيلية في وقت غير مناسب .

إن الرد على ما سبق يكون من خلال طرح سؤال: هل يمكن تأمين هذا الزحف وبأعداد كبيرة وبلا ثمن فادح، ومن يضمن أنه سيحقق النتائج المرجوة منه إذا حدث، وأنه سيمنع المواجهة العسكرية؟

قد يكون مفيدًا التلويح بالزحف الشعبي الجماهيري، ولكن المفيد بشكل مؤكد استخدامه بشكل رمزي.

إذا كان بمقدور أحد تحريك عشرات أو مئات الآلاف للزحف على الحدود لمنع انفجار قطاع غزة داخليًا وتوجيهه ضد إسرائيل، وتجسيدًا لحق العودة، وعلى خلفية كسر الحصار، فلماذا لا يحركهم للضغط على طرفي الانقسام لفرض إرادة الشعب بالوحدة عليهما؟ ما يفتح إمكانية خوض مقاومة مثمرة ومتصاعدة ضد الاحتلال، وهو ، أي الوحدة، هدف قابل للتحقيق إذا توفر الضغط الكافي والمتراكم والمتعاظم.

المخرج المناسب

إن المخرج المناسب للوضع الفلسطيني يكون في البناء على اتفاق القاهرة الأخير لإنجاز المصالحة، وما يتضمنه من انتقال السلطة في قطاع غزة من حركة حماس، التي يرفض جزء كبير من الدول العربية والمجتمع الدولي التعامل معها، إلى سلطة معترف بها عربيًا ودوليًا، وفي وقت يبدي مختلف الأطراف استعدادًا لبذل الجهود لمنع انهيار القطاع.

الجدير بالملاحظة هنا أن ما حدث من خطوات على طريق المصالحة منذ توقيع اتفاق القاهرة الأخير لا يبشر بالخير، فهناك ما يشير إلى أنه مرشح للفشل أكثر من النجاح، مثله مثل الاتفاقات السابقة، ما يستدعي مزيدًا من الجهد والمبادرات والضغوط للبناء عليه من خلال السعي لتشكيل جبهة إنقاذ وطني يشارك فيها كل الحريصين على الوحدة الوطنية وإنقاذ القضية وإنهاء الانقسام، بما يؤدي إلى تراكم الضغط السياسي والجماهيري على طرفي الانقسام، وبما يفتح الطريق لبدء حوار وطني شامل من جديد، يتوقف أمام التحديات والمخاطر التي تهدد القضية الفلسطينية، خاصة من صفقة ترامب، وكيفية توظيف الفرص المتاحة؟

ويضع هذا الحوار على جدول أعماله الاتفاق على الرزمة الشاملة، التي تشمل مختلف القضايا، وفي مقدمتها خطة إحباط المخطط الأميركي الإسرائيلي، إذ يعرف كل طرف فيها منذ البداية ما عليه أن يقدم وعلى ماذا سيحصل، الأمر الذي سيشجعه لإنجاح التجربة الجديدة من المصالحة. وهذا هو الطريق الأقصر لمعالجة مشكلات غزة وإنهاء معاناة أهلها المتفاقمة.

وهنا يمكن تذليل عقبة الاتفاق على البرنامج الوطني من خلال التمييز بين البرنامج الوطني الذي يجب أن يتم تبنيه من قبل منظمة التحرير بعد إعادة بناء مؤسساتها لتضم مختلف ألوان الطيف السياسي والاجتماعي، وبين البرنامج السياسي الذي من المفترض أن تتبناه السلطة/الدولة، الذي لا بد أن يتحلى بالمرونة والواقعية ليقبل دوليًا دون الالتزام حتمًا بشروط اللجنة الرباعية المجحفة التي تجاوزتها الأحداث. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يقبل البرنامج السياسي الموافقة على القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة التي لا تعني الاعتراف بإسرائيل.

كما يمكن أن يركز برنامج السلطة/الدولة على تطبيق "مبدأ التبادلية" فيما يخص العلاقات الفلسطينية – الإسرائيلية، سواء بالنسبة للاتفاقات السابقة أو اللاحقة، ويمكن تكريس الهدنة ومدها إلى جميع الأراضي المحتلة شرط التزام الاحتلال بوقف العدوان بكل أشكاله.

ويمكن أن ترفض المنظمة أي انخراط بأي عملية سياسية لا تكون مرجعيتها ملزمة وواضحة مسبقًا ومتفقًا عليها، تستند إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة التي تتضمن الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية.

ويمكن وبالضرورة أن تستهدف الوحدة أولًا توفير متطلبات تنفيذ إستراتيجية سياسية ونضالية تركز على مواجهة الخطر الزاحف من الاستعمار الاستيطاني لوقفه، وما يقتضيه ذلك من مقاومة شعبية متصاعدة، وصولًا إلى انتفاضة شاملة لا تنتهي إلّا بدحر الاحتلال والعودة والحريّة والاستقلال.

قراءة في قرارات المجلس المركزي الفلسطيني

د. انيس فوزي قاسم القدس العربي 9\2\2018

بتاريخ 2018/1/14، عقد المجلس المركزي الفلسطيني اجتماعه في رام الله، الذي جاء بعد مرور أربعين يوماً على القرار الأمريكي بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل. ويقوم المجلس المركزي بدور المجلس الوطني في الفترات الواقعه بين اجتماعات الأخير. وبتاريخ 2018/1/15، أعلن سليم الزعنون رئيس المجلس، القرارات التي اتخذت وكانت تغطي تسعة مجالات، وسوف نتناول الأهم منها.

لا شك أن المجلس كان واضحاً وقاطعاً في قرارين بالتحديد: الاول «أدان ورفض قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب باعتبار القدس عاصمة لإسرائيل». والثاني «رفض الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية». وهما قراران يستحق المجلس عليهما الثناء والتقدير. وفي ما عدا ذلك من قرارات، فيغشاها التشويش والاضطراب وعدم الجديه والتناقض، وهي صفات تميزت بها القيادة الفلسطينية عبر مسيرتها، عند صياغة بعض القرارات التي تمكنها من الذبذبة والمراوغة، وسوف نتناول بعض الأمثلة للتدليل على ذلك.

في البداية، لا بدّ من وضع تحفظ مؤداه أننا لا نعلم على وجه اليقين أن كان ما صدر عن المجلس هو «قرارات» وبالتالي تكون ملزمة للقيادة التنفيذية، أم أنها مجرد «توصيات» يترك أمر تنفيذها لرئاسة اللجنة التنفيذية. أن اللغة التي استخدمت هي لغة أقرب ما تكون إلى «إصدار قرار» مثل «يقرر» المجلس، و «تكليف» اللجنة التنفيذية، و «تقديم الإحالة» للمحكمة الجنائية، الخ. وما يدعو إلى هذا الاستفسار أن اللجنة التنفيذية تعاملت مع بعض القرارات السابقة على أنها توصيات، أي أنها لم تكن ملزمة لها. فهل نحن بصدد وضع مماثل؟

إن القرار الذي يعلن أن الولايات المتحدة الأمريكية «فقدت أهليتها كوسيط وراعٍ لعملية السلام» هو قرار سليم، إلاّ أنه يجب أن نتساءل ما إذا كانت دول المجموعة الأوروبية راغبة، أو قادرة على الخروج على الطوق الأمريكي، وان تلعب دور الوسيط. والأهم من ذلك، هل تقبل إسرائيل بوسيط آخر غير الوسيط الأمريكي وقد اختبرت هذا الوسيط ووضعت فيه الثقه شبه الكاملة؟ وهل، إذا استطاعت القيادة الفلسطينية تجنيد هيئة الأمم والمجموعة الأوروبية وروسيا للوساطة، هل ستقبل إسرائيل بهذه الوساطة؟ أن «الوساطة» الأكثر نجاعة والتي لم تقع تحت نظر القيادة بعد، هي أن تستخدم القيادة شعبها وتطمئن إليه وتمحضه

الثقة أكثر من ثقتها في الوسطاء الدوليين الذين ذرعوا الأرض ذهاباً وإياباً بدون نتيجة. إن قيادة تستند إلى شعبها لا يمكن قهرها أو إحباطها. إن الجواب على سؤال الرئيس في خطابه أمام المجلس المركزي «لوين أروح..؟» هو «روح لشعبك» فهو السند الذي لا يلين ولا يرضخ ولا يضلّ. وهناك سؤال يتناسل من هذا القرار وهو هل كانت القيادة الفلسطينية تمارس «خداع الذات» حين قبلت بالشروط الأمريكية في ديسمبر 1988، وبدأت علاقات الحديث والتحادث مع الإدارة الأمريكية، التي لم تثمر شيئاً سوى الخداع. واستمرأت القيادة الفلسطينية لعبة الاستجابة السريعة للمتطلبات الأمريكية خلال هذه الفتره الممتدة لدرجة أنها قبلت أخيراً الشروط الأمريكية بقطع المعونة عن أهالي الشهداء والأسرى. أليس في هذا الرضوخ بالموافقة نوع من الاشتراك في فرض العقوبة الجماعية، وهي جريمة دولية على شعبها؟ وبعد كل هذا الرضوخ المستمر، يطالب رئيس المجلس المركزي في كلمته الافتتاحية الدول العربية بتنفيذ قرارات القمة العربية المنعقدة في عمان في عام 1980 ولاسيما القرار الخاص بقطع العلاقات مع أي دولة تعترف بالقدس عاصمة لاسرائيل أو تنقل سفارتها إليها. ألا يكون من الاولى أن تبدأ القيادة الفلسطينية بنفسها قبل أن تطالب الدول العربية بذلك؟

وعلى صعيد العلاقات مع إسرائيل، اتخذ المجلس قراراً ليس بقرار. فمن جهه، ينعى المجلس على دولة الاحتلال أنها تنصلت من جميع الاتفاقيات الموقعة معها، ويتوقع القارئ أن يصل القرار إلى النتيجة المنطقية وهي أن تتنصل القيادة بدورها من تلك الاتفاقيات، ذلك، واستناداً لأبجديات قانون العقود، فإنه «في العقود الملزمة للجانبين اذا لم يفِ أحد المتعاقدين بما وجب عليه بالعقد، جاز للمتعاقد الآخر بعد إعذاره المدين أن يطالب بتنفيذ العقد أو فسخه». والقرار المذكور لم يطالب المجلس بتنفيذ الاتفاقية ولم يقرر فسخها كذلك. فماذا يريد المجلس من قراره؟ قال المجلس في ذيل هذا القرار إن «الهدف المباشر هو استقلال دولة فلسطين»، فما علاقة هذا الهدف بتنصل إسرائيل من التزاماتها التعاقدية؟ لاسيما أنه لم يرد في أي من اتفاقيات أوسلو أي نصٍّ يذكر أن الاتفاقيات سوف تنتهي بإعلان دولة فلسطين، وما زالت القيادة، منذ توقيع اتفاق إعلان المبادئ، تردد مقولة إن الدولة الفلسطينية قائمة، ولكن لم يسبق لها إن قالت لنا أين هو سندها في ذلك، إلاّ أن يكون هناك اتفاقات سرية لم يكشف النقاب عنها بعد، أو أن استخدام تعبير «الدولة» هو لدغدغة المشاعر والأحلام الشعبية بدون ترجمة فعلية كما حدث في «إعلان الجزائر» لعام 1988. وما يزيد من إصرار المجلس على التشويش والمراوغة، حين يقرر أن الفترة الانتقالية

التي نصت عليها اتفاقيات أوسلو الموقعة في أوسلو والقاهره وواشنطن «لم تعد قائمة» وبالتالي يطالب المجلس «المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة من أجل إنهاء الاحتلال وتمكين دولة فلسطين من إنجاز استقلالها». فإذا كان المجلس يعني ما يقول من إن اتفاقيات أوسلو انتهت، لماذا إذن هذا التنسيق الأمني واجتماعات رئيس الوزراء الدكتور الحمد الله مع وزير المالية الإسرائيلي في القدس، وكيف يستمر وجود «السلطة الفلسطينية» التي جاءت وليدة لاتفاقيات أوسلو؟ فهل «انتهت» اتفاقيات أوسلو أم أنها مازالت حيّة ونشيطة وفي كامل قيافتها؟

إن الفترة الانتقالية طبقاً لاتفاقيات أوسلو تنتهي – كما هو معروف– في مايو 1999، أي قبل حوالي عقدين من الزمن. فكيف تذكر المجلس العتيد هذا التاريخ الآن؟ وما هي النتيجة المنطقية لقوله إنها «لم تعد قائم'»؟ وهل يتوقع المجلس الموقر من الامم المتحدة أن تضرب إسرائيل على قفاها لكي تمكننا من إقامة دولة فلسطين؟ وهل تجري الأمور بهذه السذاجة؟ أم أن الأمر يحتاج إلى أكثر من مجرد «مفاوضات» بل يحتاج إلى جهد وعمل وتطوير أدوات ضغط على العدو؟ وإذا كان المجلس يعني ما يقول إن اتفاقات أوسلو «لم تعد قائمة»، فلماذا لا يتخذ قراراً حاسماً وواضحاً بخروجه منها؟ أم أنه مازال يراوغ تحت شعار «لعم» الشهيرة؟

ومن أشدّ القرارات التباساً هو قرار المجلس بـ»تكليف اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بتعليق الاعتراف بإسرائيل إلى حين اعترافها بدولة فلسطين على حدود عام 1967 وإلغاء قرار ضم القدس الشرقية ووقف الاستيطان».

بداية، لا يعترف القانون الدولي بسحب أو تعليق الاعتراف بالدول ولا يعترف بالاعتراف المعلّق على شرط، والاعتراف الدبلوماسي إذا صدر لا يمكن استرجاعه. قد تقوم دولة بقطع العلاقات الدبلوماسية مع دولة اخرى سبق أن اعترفت بها، إلاّ أن قطع العلاقة الدبلوماسيه، لا يعني سحب أو تعليق الاعتراف، وهذا بالنتيجة يعني أن هذا القرار في شقه الخاص بسحب الاعتراف لا قيمة له. ثم يتناول القرار الاعتراف بالدولة الفلسطينية على حدود حزيران 1967. وهذه من القرارات الثابتة للقيادة الفلسطينية منذ ما يسمى بـ»إعلان الاستقلال» عام 1988 ظناً منها أن العالم سوف يكون مؤيداً لهذا الشعار وداعماً له، باعتبار أن المنظمة اعترفت لاسرائيل بحدود معينة. إلاّ أنه من الثابت ومن الحقائق غير القابلة لإثبات العكس أن

إسرائيل هي التي مسحت بإرادتها وسلطتها المنفرده حدود 1967، وأقامت مستوطنات تتجاوز تلك الحدود، كما أن أكثر من 80% من جدار الفصل العنصري تجاوز تلك الحدود، وأن حركة الاستيطان وسرقة الأراضي الخاصة والعامة التي تمارسها سلطة الاحتلال جعلت من العودة إلى حدود الرابع من حزيران 1967 مسألة غير قابله للتطبيق. وهذا يعني أن إسرائيل مازالت تتمدد خارج الحدود التي اعترفت لها بها القيادة الفلسطينية. فلماذا تصرّ القيادة الفلسطينية على التمسك بهذه الحدود التي ترفضها إسرائيل وتعمل ليل نهار على مسحها؟ أليس أولى بالمصلحة الوطنيه الفلسطينية أن يعاد النظر في هذا الشعار ويكون الشعار الجديد: «أعطيناكم 77% من الأرض ورفضتم والآن فإننا نسحب العرض».

والمفاجأه الكبرى في قرارات المجلس المركزي هو القرار الوارد في البند (3) من «ثانياً» الذي ينص على «يجدد المجلس المركزي قراره بوقف التنسيق الأمني بكافة أشكاله». ووجه المفاجأة أن القياده، في ظنّنا، أعلنت اثناء أزمة البوابات الإلكترونية التي حاولت إسرائيل فرضها على مداخل الحرم القدسي في يوليو الماضي، أنها اوقفت التنسيق الأمني مع سلطة الاحتلال. فمنذ متى تمّ استئناف التنسيق الأمني؟ وفي علمنا لم يصدر بيان رسمي عن استئناف التنسيق الأمني. فإذا توقف فعلاً، لماذا «يجدد» المجلس المركزي قراره، ذلك أن القرارات عادة لا تجدد، بل تصدر وتوضع موضع التنفيذ إلى أن يتم تعديلها أو وقفها أو الغاؤها، إلاّ أنها لا تجدد. فهل هناك من يعلن لشعبه شيئاً ويمارس شيئاً آخر؟ إن مجزرة جنين الأخيرة، التي تمّ اغتيال بعض عناصر الخلية فيها كانت قد لجأت إلى جنين بعد اغتيال زعيم عصابة مستوطنين في نابلس، ما كانت لتتم بنجاح – على حد تعبير صحيفة «معاريف» الإسرائيلية (موقع عربي 21 تاريخ 2018/1/21)– بدون التعاون الأمني الفلسطيني (الرسمي طبعاً).

والشق الآخر من القرار (3) فهو «الانفكاك من علاقة التبعية الاقتصادية التي كرسها اتفاق باريس الاقتصادي، وذلك لتحقيق استقلال الاقتصاد الوطني». لا جدال في أن كل فلسطيني يطمح إلى الوصول للاستقلال الاقتصادي، إلاّ أن ذلك يستحيل في ظلّ وضع احتلال استيطاني عدواني وعدم إنجاز استقلال سياسي. فهل هذا الشق الخاص بالاستقلال الاقتصادي هو تغطيه على طبيعة اتفاق باريس الاقتصادي. ذلك أن التبعية الاقتصادية لم تكن بسبب اتفاق باريس، بل بسبب الاحتلال، إنما اتفاق باريس هو الذي استورد وأسس وكرّس ووطّن مؤسسة الفساد في أراضي السلطة الفلسطينية؟ وهل يمكن الانفكاك من اتفاق

باريس الاقتصادي بمعزلٍ عن الخروج من قفص أوسلو برمته؟ لقد أثبتت مسيرة أوسلو خلال فترة نفاذها أنه لم يكن بالامكان تنفيذها والتقيّد بالالتزامات التي فرضتها في خدمة الاحتلال بدون توطين الفساد الذي أرسى قواعده اتفاق باريس، وبدون الفساد لم يكن لاتفاقيات اوسلو أن تعيش طيلة هذه الفتره. والدلائل أكثر من أن تحصى، وأهلنا الذين يعيشون في ظل ظروف أوسلو أدرى بشعابها وبآثامها.

ومن المثير للانتباه أن شبهة الفساد غالباً ما تحوم حول بعض رموز السلطة حصراً، ولم نسمع أن اياً من تلك الرموز كان مرشحاً لنيل جائزة تقدير على سلوك حميد ضد الاستيطان أو المستوطنين، أو إنجاز وطني قدم فيها خدمة لشعبه ضد الاحتلال، وبالتالي لم يكن من قبيل الصدفة أن تثار شبهات الفساد حول بعض حواشي السلطة في كل مرة يتم فيها إجراء صفقة ذات وزن أو تأثير اقتصادي. وهذا يؤكد أن سلطة الفساد هي السائدة وذات اليد الطولى وتتميز بالثبات والاستقرار. ثم نأتي إلى القرار رقم (5) الذي يتبنى فيه المجلس المركزي «حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها، ودعوة العالم إلى فرض العقوبات على اسرائيل». إن القرار يستحق التقدير والتأييد، إلاّ انه يفضح واقعاً مريراً وهو، أن حركة المقاطعة قامت بها مجموعة من ذوي الحس الوطني السلمي والسليم، وقد حاربتهم السلطة العتيدة حرباً قاسية لأنها كانت تقول وتكرر علناً إننا «لا نريد نزع الشرعية عن اسرائيل». وينص القرار على المطالبة بفرض عقوبات على اسرائيل، فكيف يتم التوفيق بين «فرض العقوبات» على إسرائيل و»عدم نزع الشرعية» عن إسرائيل. فماذا يريد المجلس المركزي بالتحديد من اللجنة التنفيذية: هل يريد دعم حملة المقاطعة، أم يريد الحفاظ على شرعية اسرائيل؟ وإن كان يريد الاولى، فالواجب أن تقوم اللجنة التنفيذية برمي ثقلها خلف نشاط الحملة؟ وتجنّد سفاراتها للعمل على مساعدة الحملة ورصد الاستثمارات في الدول المضيفة، وتوريد المعلومات إلى الحملة الوطنية لملاحقة تلك الاستثمارات كما هو حاصل الآن حين تجنّد الحملة – بشجاعة وثبات– كل قواها لحمل المستثمرين على سحب استثماراتهم من إسرائيل.

وإذا حزمت القيادة أمرها، فإن المجال يفتح على مساحات واسعة في محاصرة إسرائيل دبلوماسياً في ساحات الأمم المتحدة ومنظماتها، وسياسياً لدى كافة دول العالم الصديقة والمحايدة، وقانونياً لدى المحاكم الوطنية في الدول التي تتبنى مبدأ الولاية القضائية الدولية ولدى المحكمة الجنائية الدولية، كما سوف يأتي شرحه، وإعلامياً بفضح النظام القانوني الذي تبنيه إسرائيل على أسس التمييز العنصري كما شرحه تقرير

الأسكوا الموثق توثيقاً باهراً، واقتصادياً للانفكاك من الاقتصاد الاسرائيلي كلما كان ذلك ممكناً، وتجربة شعبنا في ذلك أثناء الانتفاضة الاولى كانت منارة فخر وإبداع، ولنا كذلك في تجربة جنوب إفريقيا خير دليل للعمل وتطويره.

ثم ورد في «رابعاً» من القرارات، ولاسيما الفقره (3) منها التي تنص على «تقديم الإحالة حول مختلف القضايا (الاستيطان، الأسرى، العدوان على قطاع غزة) للمحكمة الجنائية الدولية». إن هذا القرار هو «القرار الكاشف» الذي يصدر عن المجلس المركزي ويفضح فيه ما يردده مسؤولو السلطة بلا هواده. القرار الصادر عن المجلس ينص على «ضرورة تقديم الإحالة»، فهذا يعني، وبصريح العبارة، أنه ومنذ أن وقعت فلسطين على ميثاق روما وأودعت وثائق انضمامها في 2015/1/2، ودخل هذا الانضمام حيز التنفيذ في 2015/4/1، أن القيادة الفلسطينية لم تتقدم، طبقاً للماده (14) من ميثاق روما، بطلب «إحالة»، وطلب الإحاله يعني أن تطلب الدولة الموقعه على ميثاق روما إلى مدعي عام المحكمة التحقيق في «حالة» يبدو فيها أن جريمة أو اكثر قد ارتكبت وتطلب من المدعي العام «التحقيق في الحالة بغرض البت في ما إذا كان يتعين توجيه الاتهام لشخص معين أو أكثر بارتكاب الجرائم». اننا نعلم الآن، ومن قرار المجلس المركزي، أن ما قامت به السلطة ومنذ انضمامها إلى ميثاق روما بما في ذلك زيارات وزراء العدل والخارجيه الفلسطينيين إلى مقر المحكمة الدولية كانت عباره عن بلاغات أو شكاوى أو معلومات، إلاّ أنها «لا تحرك المدعي العام للتحقيق» وهو لا يتحرك غالباً إلاّ بـ»الإحالة». فالمسؤولون الفلسطينيون يكررون ذهابهم إلى المحكمة الجنائية ويعلنون ذلك للإيهام بأنهم يتحركون باتجاه المحكمة الدولية. فقد ورد، على سبيل المثال، أن البعثة الفلسطينية في هولندا قالت إن السيد رياض المالكي «رفع بلاغاً إلى مكتب المدعية العامة في المحكمة، يبين فيه معلومات حول جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية». وورد في التقرير ذاته أن الدكتور صائب عريقات قال إنه «تمّ رفع ثلاثة ملفات للجنائية الدولية» (جريدة الغد 2015/6/25). وأكدّ الأخ أحمد مجدلاني، عضو اللجنة التنفيذية، إن فلسطين سوف تحيل ملفات جرائم الاحتلال إلى المحكمة الدولية، ولاسيما تلك الاجراءات التي اتخذها الاحتلال في المسجد الأقصى (العربي الجديد 2017/7/25). وورد أن الخارجية الفلسطينية قدمت بلاغاً إلى المحكمة الجنائية الدولية بشأن الطفلة عهد التميمي والأطفال الفلسطينيين الآخرين (الجزيره نت، 2018/1/20). وجميع هذه الأنشطة

ليست الاّ بلاغات صحافية ولا تعني تحريك دعاوى قضائية. ولا يوجد تحديد زمني في إجراءات المحكمة حول ماذا ومتى يقوم المدعي العام بأي فعل من اجراء هذا البلاغ.

لا شك أن السلطة الفلسطينية تبعث بتقارير شهرية إلى المدعي العام بخصوص الجرائم التي يجري ارتكابها من قبل سلطة الاحتلال، إلاّ أن هذه التقارير لا تشكل «إحالة» طبقاً للماده (14) من ميثاق روما. ومن الثابت أن المدعي العام، السيدة فاتو بن سودا، زارت عمان، وإسرائيل والأراضي المحتلة، إلاّ أن تلك الزيارات كانت للسياحة والاطلاع والتعارف، ولم تكن جزءاً من التحقيق الناشئ عن «الإحالة».

هكذا تكشف بعض (وليس كل) قرارات المجلس المركزي في اجتماعه المنعقد تحت حراب الاحتلال، أن السلطة الفلسطينية قد تراءى لها أن المراوغة في قضايا مفصلية فلسطينية هو «براعة دبلوماسيه»، فتستطيع أن تعلن وتؤكد وتغطي رحلات مسؤولين كبار منها إلى لاهاي، مقر المحكمة الجنائية الدولية، بينما هي تحاول ذر الرماد في عيون الرأي العام الفلسطيني. والشيء ذاته يقال عن التنسيق الأمني. فما هي الجهة المسؤوله عن رقابة هذه المراوغة والمداهنة والتفلّت من مسؤوليات قانونية وأدبية وسياسية؟ ألم يحن الوقت لوضع حدٍّ لهذا الاستخفاف بالرأي العام، والسكين الامريكية وصلت إلى رقبة القدس.

الفلسطينيون ومفهوم القوة الشاملة..!

بقلم: د.ناجي صادق شراب أمين للاعلام 9\2\2018

السؤال الغائب في نضالهم من أجل التحرر السياسي وقيام دولة تعبر عن هويتهم الوطنية التاريخية والحضارية هو: ماذا يملك الفلسطينيون من عناصر القوة الشاملة في زمن تحكمه القوة ونظرياتها المتعددة؟

لا نذهب بعيدا عن الحقيقية إذا قلنا ان احد اسباب عدم تحقق هذا الهدف الوطني، وإستمرار الإحتلال الإسرائيلى هو عدم وجود تصور شامل لعناصر القوة الشاملة في إطار من الرؤية والإستراتيجية الوطنية الوضحة الأهداف والآليات الموصلة لها. وهو ما يعني أنه وعلى طوال سنوات القضية التي تزيد عن سبعين عاما كانت هناك حالة من بعثرة القوة وتشتتها وتناثرها بعيدا عن الجسم السياسي الذي يحولها لقرارات سياسية مؤثرة وفاعلة على مستويات القضية المتعددة.

واعود للتساؤل: ما هي عناصر القوة المتاحة والممكنة، وعناصر القوة الناقصة. في أدبيات القوة تعرف القوة بالقدرة أو التأثير في السلوك السياسي للفاعل الدولي الآخر او الفواعل الدولية بما يتوافق والهدف والمصلحة الوطنية الفلسطينية العليا، وهنا يفترض ان هذا الهدف فلسطينيا يتجسد بالدولة الفلسطينية الكاملة السيادة على اراضيها شعبا وموارد، وهذا الهدف لم يتحقق حتى الآن.

وبمعايير الفشل والنجاح يعتبر فشلا جزئيا للقرار الفلسطيني، هذا على الرغم من ان الفلسطينيين نجحوا في إنتزاع إعتراف دولي بفلسطين كدولة مراقب في الأمم المتحدة، ورفع علمها بين أعلام الدول المستقلة ونحاحهم في صدور العديد من القرارات الأممية المؤيدة لحقهم في تقرير المصير.

وفي تصنيفات القوة تقسم القوة اليوم إلى: قوة صلبة وقوة ناعمة وقوة ذكية، وهناك من يتحدث عن القوة الحادة، القوة الإستخباراتية.

والقوة الصلبة تشتمل على عنصرين أساسيين: القوة العسكرية مجسدة بالجيش وعدده، وبالأسلحة المتطورة بكل أشكالها ومواكبة التطور الكبير فى الثورة التكنولوجية العسكرية. والعنصر الثاني في القدرة الإقتصادية وما تملكه من موارد إقتصادية. وهذان العنصران غير قائمان ولا يتوفرا بالمعنى الدقيق، ويمكن القول ان الفلسطينيين كانت لهم قوة عسكرية قبل قيام السلطة أكبر بكثير في مرحلة السلطة، لكن لم يحسن توظيفها،

ودخلت في صراعات عربية كما في لبنان والأردن، والأن لا توجد قوة عسكرية، بل ما هو موجود محكوم بإتفاقات أوسلو، وسلاح محدود وتقليدي وهامشي ووظيفته حفظ الأمن الداخلي والسلم الإجتماعي ولكنه يشكل نواة جيش وطني. والعنصر الثاني أيضا غير متوفر وأسباب ذلك الإحتلال الذي يتحكم في الأرض، وبكل الموارد التي توجد تحتها وفوقها، فالسلطة لا تملك مواردها الذاتية.

وتعتمد السلطة في موازنتها على المنح والمساعدات الدولية والتي تؤثر في مصداقية القرار الفلسطيني وفاعليته. وهناك جانب آخر للقوة الصلبة فيما تملكه جماعات المقاومة من أسلحة غير معلوم عددها، ولكنها تفتقد للإطار السياسي المنظم، بمعنى عدم خضوعها للقرار السياسي وهو ما يفقدها فاعليتها، بل قد يضعها تحت إنتقادات كثيرة، وتتهم بالإرهاب. وهنا بعثرة القوة الصلبة على محدويتها واضح. وهذا ما يدفعنا للقول ان الفلسطينيين لا يملكون القوة الصلبة وهي من أساس القوة الشاملة.

ويبقى الشكل الآخر وهو القو الناعمة وعلى أهمية هذا الشكل من القوة وتأثيره، وعدم خضوعه لنفس القيود والضغوطات التي تمارس على القوة الصلبة. أيضا يمكن القول إبتداء ان هناك الكثير من مظاهر القوة الناعمة فلسطينيا' وهناك تطور ملحوظ ونوعي فيها، لكنها تتسم أيضا بضعف الإمكانات، وبإنتشارها وملكية الفصائل والقوى الفلسطينية، فتفتقر من ناحية للتنسيق، ومن ناحية أخرى للتناقض والتعارض. وتنمية القوة الناعمة مسؤولية وطنية، ومسؤولية وزارة الثقافة التي يفترض ان تولي أشكال القوة الناعمة أهمية أكبر.

والسؤال مجددا ما عناصر القوة القوية التي يملكها الفلسطينيون؟ من منظور القوة الوطنية يملك الفلسطينيون أبرز عناصر القوة الشاملة وإذا جاز لي القول الصلبة، وأقصد بهذا العنصر العنصر السكاني. هذا العنصر الذي نجح فيه الفلسطينيون في الحفاظ على هويتهم. ولا يقتصر العنصر السكاني على العدد على اهميته في الحالة الفلسطينية، فاليوم نتحدث فقط في داخل الآراضي الفلسطينية على ما يزيد عن خمسة ملايين نسمة، ولواضفنا لهم الذين يعيشون فى داخل إسرائيل ويحملون الهوية الإسرائيليه لكنهم لم يفقدوا هويتهم الوطنية فقد يقارب العدد السبعة ملايين نسمة. ولو أضفنا من يعيشون فى المخيمات والشتات فالرقم قد يصل لنحو 12 مليونا. واهمية هذا العنصر وخصوصا بالداخل أنه في النهاية سيفرض الحل

السياسي على إسرائيل ويجعلها امام خيارين: الدولة الواحدة، او حل الدولتين.. وهذا الشعب الذي تساءلت عنه جولدا مائير بالإنكار.

هذا العنصر الأول من القوة، لكنه يحتاج إلى رؤية وطنية شاملة للحفاظ على فاعليته وتماسكه وصموده وإستمرار حضوره في شتى المجالات. ولا شك ان هذا العنصر تتوفر لديه العديد من القدرات التعليمية والعلمية والتكنولوجية، وفي مجالات الأدب بكل أشكله وصوره. فهو شعب حي وليس شعبا خاملا. وهذا العنصر يحتاج للمزيد من الدراسة والبحث والتفعيل.

وعنصر القوة الثاني والذي لا يسقط بالتقادم، ولا بالإحتلال، قوة الشرعية الدولية. فمنذ ان نشأت القضية الفلسطينية عام 1947 والتي تزامنت نشأتها مع نشأة الأمم المتحدة، صدرت العديد من قرارات الشرعية الدولية التي عالجت كل جوانب القضية الفسطينية ومن أبرزها القرار 181 لعام 1947 الخاص بتقسيم فلسطين والإقرار بوجود دولة عربية والقدس تحت الوصاية الدولية، والقرار الخاص باللاجئين رقم 194، والعديد من القرارت التي تؤكد على حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم وقيام دولتهم، وبطلان كل الإجراءات والسياسات التي قامت بها إسرائيل في الآراضي الفلسطينية. ولم تقتصر هذه القرارات الدولية على الأمم المتحدة بل صدرت من قبل العديد من المنظمات الدولية، ولم تقتصر قوة الشرعية الدولية على القرارات بل تمثلت في عضوية فلسطين في العديد من المنظمات الدولية.

هذان العنصران هما من أبرز عناصر القوة التي يملكها الفلسطينيون الشعب والشرعية الدولية. وكليهما يحتاجان لنظام سياسي ديمقراطي تعددي توافقي، وإطارا مؤسساتيا فاعلا. وقيادة سياسية تدرك أهميتهما في بناء المشروع الوطني التحرري. وبخيارات واضحة ومتكاملة. وبهذه الرؤية سيكون الوصول لإنهاء الاحتلال، ويكون قيام الدولة الفلسطينية..

هنية يترأس وفدا من "حماس" في زيارة إلى مصر

غزة (فلسطين) – خدمة قدس برس 2018\2\9

غادر وفد قيادي من حركة "حماس" الجمعة، قطاع غزة عن طريق معبر "رفح" البري، متوجها إلى العاصمة المصرية القاهرة.

وقال المتحدث باسم الحركة، فوزي برهوم، إن رئيس المكتب السياسي لـ "حماس" إسماعيل هنية يرأس وفدا من الحركة في زيارته إلى القاهرة للقاء المسؤولين المصريين.

وأوضح برهوم في بيان صحفي، أن الوفد يضم في عضويته كلا من؛ خليل الحية وروحي مشتهى وفتحي حماد.

وأشار إلى أن هذه الزيارة "تأتي ضمن ترتيبات مسبقة، وفي إطار جهود الحركة للتشاور مع مصر للتخفيف عن أهلنا في قطاع غزة، وفكفكة أزماته المختلفة التي أوصلت القطاع إلى حافة الهاوية"، على حد تعبيره.

كما أن هذه الزيارة تأتي في إطار محاولات استكمال تنفيذ المصالحة الوطنية على أساس اتفاقي 2011 و2017، ولدفع الجهود المصرية لإتمامها، إلى جانب الجهود التي تبذلها حركة حماس لحماية القضية الفلسطينية، ومواجهة القرار الأمريكي الأخير بشأن القدس ومواجهة الاستيطان، وفقا لبرهوم.

وتعد زيارة هنية هذه الثانية منذ انتخابه رئيسا للمكتب السياسي لحركة "حماس" في أيار/ مايو 2017.

بقلم: د. أحمد قطامش

الحلقة الثالثة

العوامل الأبرز التي تحرض على ولادة مرحلة جديدة:

اولا: العامل الذاتي الفلسطيني، فهناك 13 مليونا، نصفهم في الداخل ونصفهم في الشتات، من بينهم ليس اقل من 5 ملايين من الفئة الشبابية، وهؤلاء ان تعددت انتماءاتهم الطبقية والفكرية وتفاوتت اهتماماتهم فهم فئة حيوية واكثر تعليما وتطلعا للحرية ولا مخرج لمعضلاتها من البطالة والفقر والتهميش والمستقبل الضبابي الا بانخراطها في صنع مستقبلها. ولئن قال لينين (ان حزبنا حزب الشباب والمستقبل ملك الشباب وهم اول من يبادر الى التضحية) فظاهرة عالمية واسعة تزّكي هذا الاستخلاص ولا سيما من الطبقة الوسطى ومنبعها الجامعات (اضافة للعمال والكادحين).

ويكفي تذكر ان قوة العمل في الضفة وغزة تربو على 1،2 مليون اكثر من 400 الف عاطل عن العمل، ومن بين اكثر من 450 الف خريج جامعي اكثر من نصفهم بلا عمل ونسب قريبة من ذلك في التجمعات الاخرى ناهيكم ان اكبر تمركز للشباب الفلسطيني هو في جامعات الضفة وغزة بما يزيد عن 220 الفا يليهم العمال الذين يشكلون نحو 20% من قوة العمل بما يلازمهم من تبعثر وعدم استقرار الامر الذي يسمح بالقول (انهم طبقة في ذاتها اكثر منهم طبقة لذاتها) حسب التعبير الماركسي، فيكون بذلك هذين المركبين اكبر رافد للنضال الفلسطيني.

وثمة اختناق في فرص التنمية الاقتصادية. ففيما عدا أفراد وعوائل من الرأسمالية الخدمية والكومبرادورية فالمراوحة هي السمة الملازمة للبرجوازية الفلسطينية في شطري 67 و 48. ومنذ عقود وحتى اللحظة هناك 10 مصانع فيها 100 عامل واكثر وضعفهم فيها بين 50 – 100 عامل، ولا احد من بين هؤلاء في 48. فالبرجوازية محجوز على تطورها بينما سوقها الوطنية مستباحة من الشركات الاسرائيلية والاجنبية بما يتناقض نسبيا مع تطلعاتها ويزيدها توتراً اكتساح البرجوازية الكومبرادورية والبيروقراطية للمشهد الاقتصادي والسياسي.

ومرحلة اوسلو وما حايثها من سياسات ليبرالية جديدة فاقمت ازمات الاقتصاد الفلسطيني وزادته الحاقا ومحوطة الى درجة ان يختل الميزان التجاري للضفة وغزة على نحو مريع، فيبلغ حجم الصادرات مليار دولار والواردات اكثر من 5 مليار دولار في وقت يبلغ حجم الانتاج الوطني مجرد 10 مليار دولار او اكثر بقليل في حالة احتساب الاقتصاد غير الرسمي. أما فلسطينيو الداخل فهم قوة عمل في الورش والمشاريع اليهودية لا اكثر وبلداتهم "فنادق سكن" لا اكثر وبطالتهم ضعف البطالة في المجتمع اليهودي ومعدل اجورهم لا يصل 64% من أجرة العامل اليهودي دون اي موازنات تطويرية للسلطات المحلية.

اما الارض فهي على جانبي الحدود تتعرض للنهب والمصادرة ولم يتبق للفلسطيني في الداخل الذي يشكل 17% من السكان سوى 4% ولا يستهلك من الماء سوى 2%. وفي 67 بعد استقطاع 6% للمستوطنات والطرق الالتفافية والسيطرة الاحتلالية على الاغوار التي تشكل 27% من الضفة و13% وراء الجدار و 17% القدس لا يتبقى الكثير من الارض المقطعة الاوصال والمدن المحاصرة بالمستوطنات.

ويناهز اللاجئ الفلسطيني الذي يشكل أكثر من 60% من الشعب سواء في الداخل او الخارج فحقه بالعودة مشطوب تماما في التصور الاسرائيلي – الامريكي. وفي "اوسلو" تم ترحيل هذا الملف اما في "جنيف" فقد خضع للسيادة الاسرائيلية مع عودة رمزية لم تنفذ على غرار الوعود بعودة 100الف بعد نكبة 48. واللاجئون هم "الشريحة" الاكثر انخراطا في المسيرة التحررية كما تذكر احصاءات الشهداء وهم 68% حسب استبيانين شاركت في اعدادهما في سجني النقب وعوفر بين 1994 و 2012.

وعن القدس، المرآة المقعّرة للصراع، جاء اعلان ترامب ليحدد مصيرها السياسي والقانوني حسب الرؤية الامريكية بما يفتح المجال لهجمة استيطانية كولونيالية مكثفة واجراءات متعددة تستهدف الفلسطينيين في املاكهم ووجودهم، بل وتوسيع الحفريات تحت الاقصى والتهيؤ لبناء الهيكل ارتباطا بعقيدة ظهور البقرة الحمراء وعودة المسيح المنقذ وتأييد عشرات الملايين من الكنيسة الانجليكانية الامريكية لهذه الاسطورة!!

ان ما جرى لفلسطين 48 ينسحب بجلاء على فلسطين 67، اما العقبة الكأداء فهي الوجود الفلسطيني وإرادته دون نسيان تطلعات السياسة الاسرائيلية التي تجاوز فلسطين (انتم مجرد قضية ثانوية) وزير التعليم بينيت، الى الخليج والعواصم العربية الاخرى الامر الذي عكسه كتاب بيرس (شرق اوسط جديد) يتحد فيه الرأسمال العربي والعقل اليهودي بقيادة اسرائيلية. وهناك افصاح في العلن لبعض ما يجري في السر لهذه

العلاقة علاوة على وجود سفارتين اسرائيليتن في القاهرة وعمان واتفاق مع "الفلسطينيين". وبالتالي لم يعد امام الفلسطيني الساعي لوطنه وحريته الا المواجهة، ولكن هل الشعب الفلسطيني قادر على المواجهة؟

ان اهم معالم تجذر الوطنية الفلسطينية هو تجلياتها السياسية – الكفاحية. فالمشهد الفلسطيني اليوم مجمع على رفض اعلان ترامب والسياسات الاحتلالية ويشارك في الفعل الميداني الاحتجاجي.. وفي اعماقه لا يخفي تعطشه لنهوض وطني عارم يتناغم مع تحذيرات دوائر اسرائيلية من انتفاضة ثالثة.

اذ رغم عشرات السنين من محاولات التدجين والاسرلة لفلسطينيي الداخل فإن صوتهم الاعلى هو القواسم المشتركة دفاعا عن انتمائهم الوطني وحقوقهم الجماعية. اما في 67 فإن اكثر الاصوات اعتدالا ادار ظهره للوسيط الامريكي ويطالب بقدس ودولة.

اما القاعدة الشعبية وامتدادات مختلف الفصائل "والمجتمع المدني" والتحركات الشبابية فهم على يسار القيادات وفاعليات الميدان تقف على يسار الجميع. والاجراءات التصعيدية لادارة ترامب وحكومة نتنياهو انما ينجم عنها فيما ينجم انحياز فئات مترددة وواهمة للموقف المناهض. فالعظمة تصغر وتصغر والهراوة تكبر وتكبر.

أين نحن مما يحذر منه العالم بخصوص قطاع غزة؟!!!

بقلم: الدكتور اسعد عبد الرحمن الاتحاد 8\2\2018

مجددا، يقف قطاع غزة وحيداً إلى درجة كبيرة في وجه الحصار الإسرائيلي، الذي يتعامل مع القطاع باعتباره مجموعة من الناس تدير أمورهم حركة "ارهابية"!!! فإسرائيل، تواصل الضغط العسكري على حركة "حماس"، مع الاستمرار في تجاهل الواقع الاقتصادي/ الاجتماعي المتدهور في القطاع، وهو ما أثار قلق مختلف قيادات المؤسسات الأمنية الإسرائيلية، التي نقلت صحيفة "هآرتس" تحذيرهم من "انهيار اقتصادي بحال تواصلت سياسة الإغلاق والحصار وعدم منح القطاع تسهيلات وإمداده بالكهرباء وكافة المستلزمات الخدماتية الحياتية والمعيشية"، كما أعربوا عن "القلق إزاء تداعيات وعواقب الضغط العسكري المستمر دون منح تنازلات"، وختموا: "اقتصاد قطاع غزة في حالة انهيار تام، مثل انخفاض من صفر إلى ناقص، ومعه حالة البنية التحتية المدنية. الوضع سيتدهور وقد تصل الأمور لمحاولة الآلاف اجتياز السياج الفاصل نحو إسرائيل، وهو سيناريو لا يمكن تجاوزه دون الوصول إلى التصعيد".

"الكارثة" التي يمر به قطاع غزة تشبه حالة "الموت السريري"اقتصاديا واجتماعيا وبنيويا وبيئة تحتية، والأمور تتجه لخطر انفجار غير قابل للسيطرة فالبطالة في ازدياد، والمشاكل الاجتماعية تتفاقم، والمصانع تتوقف، والحالة المالية تتراجع، والأمور تزيد بؤسا يوما بعد يوم.

ومع كل هذا التدهور، جاء قرار الرئيس الأمريكي (دونالد ترمب) تقليص الدعم لوكالة الغوث وتشغيل اللاجئين "الأونروا" عقابا لموقف السلطة الفلسطينية الرافض قبول إملاءات واشنطن بشأن القدس. وقد كشفت ورقة حقائق أصدرتها الهيئة الدولية للدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني "حشد" حول (واقع التنمية الاقتصادية المحلية في قطاع غزة)، من أن القطاع "يواجه العديد من التحديات والمشاكل التي تعيق القدرة على تحقيق تنمية إقتصادية حقيقية"، حيث بينت أن: "80% من سكان القطاع يعتمدون على المساعدات الدولية، وأكثر من 70% منهم يعانون من عدم وجود غذاء صحي أو آمن، فيما بلغت نسبة العاطلين عن العمل خلال الربع الثالث من العام 2017 نحو (243.800) عاطل عن العمل، بنحو 46.6 %". وأكدت ورقة حقائق أن "60% من المصانع وورشات العمل اضطرت إلى تقليص العمل أو الإغلاق منذ تطبيق الحصار، فيما تراجع معدل الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي من 17.6% ما قبل الحصار

(2006-2008) إلى 2.1% في عام 2015"، وإن 78% من العاملين يقعوا ضمن فئة الموظفين بأجر بينما فقط 13.9% منهم يعملون لحسابهم الخاص، وهذا يشير إلى أن معظم فئات العمل الحر في قطاع غزة قد ادخلوا حيز الفقر والاعتماد على المساعدات".

الوضع في القطاع هو، فعلا، كارثي إذ يكاد يصل حد الانهيار، بل ويمكن اعتباره "منطقة منكوبة". وبحسب (أحمد الكرد) رئيس "تجمع المؤسسات الخيرية في القطاع": "العديد من المرضى توفوا أمام نظر عائلاتهم بسبب عدم توفر العلاج داخل المستشفيات في غزة، أو السفر للخارج، خاصة وأن هناك 13.000 حالة مصابة بمرض السرطان، في ظل نفاذ 230 صنفا من الأدوية والمستلزمات الطبية من مستودعات الوزارة، وتعطل الأجهزة الطبية بسبب منع سلطات الاحتلال إدخال قطع الغيار للصيانة"، مضيفا: "معبر رفح لم يعمل سوى 21 يوما في العام 2017".

لقد حذر المنسق الأممي الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط (نيكولاي ميلادينوف) من مخاطر استمرار الأوضاع الإنسانية والأمنية المتدهورة في قطاع غزة، منتقدا تعنت إسرائيل في مسألة الحصار، وهو ما تناوله أيضا بعض الكتاب والسياسيين ورجالات الأمن الإسرائيليين. فبعض هؤلاء الأخيرين تحرك بدافع إنساني، وبعضهم اعتبره يؤثر سلبا على سمعة وأمن إسرائيل، والبعض الثالث اعتبره طريقا لتشديد الضغوط على "حماس". وفي السياق، يقول الكاتب الإسرائيلي (عاموس هرئيل): "الأمراض المعدية لن تقف عند حاجز إيرز (بيت حانون)، وليس هناك أي تكنولوجيا يمكنها اكتشافها وتدميرها قبل اختراق الجدار في كرم أبو سالم حيث هي تصيب أيضا المواطنين الإسرائيليين. والسؤال هنا: هل ستعود حماس إلى استخدام السلاح ضد إسرائيل في حالة كهذه، وعندها سيكون ذلك هو أصغر المشاكل التي تواجهنا. قبل ذلك، إسرائيل من شأنها أن تواجه تحديات أكثر إلحاحا: كيف سيتم منع انتشار الأمراض في النقب، ماذا سيفعلون عندما تنهار المستشفيات في غزة أو عندما تصبح شبكة المياه غير قادرة على العمل، ماذا سيفعلون إذا وقف جمهور واسع من الفلسطينيين على بوابات إسرائيل في الجدار وتوسلوا لتقوم إسرائيل بإنقاذهم في أثناء أزمة إنسانية بحجم لم نجربه حتى الآن"!!! من جهته، قال المحلل (هارئيل ردا): "إن حجة اسرائيل ضد حماس، مثل الاستثمار المتواصل في اقامة العائق ضد الانفاق واكتشاف انفاق اخرى، لا يمكنها الغاء النقاش حول خطر الكارثة الانسانية المقتربة في القطاع. إن رد نتنياهو وليبرمان لن يقبله

المجتمع الدولي". بالمقابل، حذر الرئيس الإسرائيلي (رؤوفين ريفلين) من احتمال حدوث ازمة إنسانية في القطاع قريبا، لكنه هاجم بنفس الوقت "حماس" متهما إياها بالمسؤولية لمنع أي تحسن بالأوضاع في القطاع. وقال (ريفلين): "اقتربت الساعة التي ستنهار فيها البنية التحتية في غزة وتترك وراءها الكثير من المواطنين في محنة، دون مرافق للصرف الصحي، مع تعرضهم لتلوث المياه الجوفية والاوبئة".

بعد 11 عاما من حصار إسرائيلي شامل، هو "جريمة حرب" مكتملة الأركان، يتضح أن بنية قطاع غزة الديموغرافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية ستكون بمثابة بركان جاهز للثوران. ومع تجذر أهلنا بالقطاع في أرضهم بقوة الانتماء وقوة ديكتاتورية الجغرافيا، من حقهم المقاومة بكل السبل المتاحة وهم – حقا – يفعلون، غير أن الخوف كل الخوف أن يكون تشديد الحصار ضمن مخطط أوسع لدفع أهلنا بالقطاع التعلق بأي خطة تطرح لاحقا في سياق "صفعة القرن" التي يروج لها (ترمب).

السلطة الفلسطينية وسياسة «وقف التنفيذ»!

عوني صادق الموقع الشخصي فيسبوك 8\2\2018

في خطابه الأول عن «حال الاتحاد»، لم يراجع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب سياساته، بل أكد ما سبق له أن أعلنه واتخذه من قرارات، سواء في سياسته الداخلية أو سياسته الخارجية، ولم يكن أحد ينتظر أن يفعل. وبالنسبة لسياسته الشرق أوسطية، وقراراته بالنسبة للصراع «الفلسطيني– «الإسرائيلي» التي لم يعطها إلا التفاتة عابرة، بعث نائبه ليؤكدها في الكنيست بلغة توراتية نافرة دون أن يتعرض بكلمة لاحتلال مر عليه أكثر من خمسين عاماً. ولم يؤثر في ترامب ونائبه تلك العزلة التي أوصلتهما إليها هذه السياسة، والتي تجلت في تصويتات مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة، وردود فعل الاتحاد الأوروبي عليها، الأمر الذي يسقط نهائياً أي أمل يعلق على الولايات المتحدة لحل صراعات المنطقة.

إزاء ذلك، كان يفترض بالسلطة الفلسطينية أن تدور مئة وثمانين درجة حول نفسها، مخلفة وراءها كل نهجها الذي اتبعته في ربع القرن الماضي الذي عقدت فيه الآمال على الدور الأمريكي وأسلوب المفاوضات. لكن ذلك لم يحدث، ويكاد يكون من المستحيل أن يحدث لأسباب صارت معروفة. لهذا نرى هذه السلطة ترفع عقيرتها بالصياح على طريقة «نسمع جعجعة ولا نرى طحناً»! وليس من حاجة إلى القول إن التعويل على الاتحاد الأوروبي ليكون بديلاً عن الولايات المتحدة هو مراهنة خاسرة، فالمفوضة الأوروبية نفسها قالت ذلك. وهكذا رأينا أن كل ما صدر عن السلطة منذ قرار ترامب لا يعدو «مناورة» تبقيها في مسارها القديم الفاشل.

وفي اجتماعها الذي عقدته اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية السبت الماضي (3/2/2018) دليل واضح على ما نقول. في هذا الاجتماع ناقشت اللجنة «عدداً من القضايا والتطورات السياسية في الساحتين الفلسطينية والدولية»، واتخذت مجموعة من القرارات «القوية» التي أضافتها إلى القرارات التي سبق للمجلس المركزي للمنظمة أن اتخذها، يمكن لها لو وجدت طريقها للتنفيذ لغيرت صورة المشهد بكامله. لكن اللجنة التنفيذية لم تجد «آلية» لتنفيذ قراراتها غير «تشكيل لجنة عليا للمتابعة» لتنفيذ القرارات، أي أن مهمتها انتهت مع انتهاء الاجتماع! ممثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في اللجنة، عمر شحادة، الذي حضر الاجتماع رفض أن يشارك في «لجنة المتابعة»، معلقاً على قرار اللجنة التنفيذية الذي يؤكد تنفيذ

قرارات المجلس المركزي الأخيرة بالقول: «هذا القرار للتسويف والمماطلة في تنفيذ قرارات المجلس المركزي السابقة والحالية». وأوضح شحادة السبب في رفضه المشاركة في «لجنة المتابعة» بقوله: «لأن هذا الأسلوب هو تهرب من تنفيذ قرارات الهيئات والمؤسسات الوطنية»!

وتأكيداً لنهجها السابق، كان من ضمن قرارات اللجنة التنفيذية التوجه مجدداً إلى مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، والتقدم إلى المحكمة الجنائية الدولية «بطلب فتح تحقيق قضائي في موضوعات الاستيطان والتمييز العنصري والتطهير العرقي»! والسؤال الذي لا مفر منه هنا هو: لماذا كل هذا الآن وقد سبق أن ذهبت السلطة إلى كل هذه المحافل وحصلت على ما حصلت عليه، فكيف استثمرته وماذا استفادت منه، وماذا يمكن أن ينجم عنه غير ما نجم عنه؟! أم هو تضييع للوقت وانتظار لما لن يأتي، ثم لتعود إلى مواقعها التي استوطنت فيها لتبقى في السلطة؟! وفي تعليق على هذا التوجه للسلطة وللجنة التنفيذية، شدد عمر شحادة، في حديثه مع (بوابة الهدف- 4/2/2018)، على أن «تحقيق الحرية والاستقلال لا يتم عبر حراك دولي منفصل عن تغيير المواقع وموازين القوى على الأرض»، مشيراً إلى أن ذلك يقتضي إنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة وإعادة مكانة م.ت.ف كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني. وبدوره لم يقل شحادة كيف يمكن أن يتحقق ذلك بعد كل المشوار الطويل الذي قطعته المحاولات في هذا السبيل!

إن ما سبق قوله يؤكد من جديد أن السبيل الوحيد «لتغيير موازين القوى على الأرض»، يتمثل في انتفاضة متدرجة وعصيان مدني شامل يجعل الاحتلال تجارة خاسرة بالنسبة للاحتلال وحكومته. عندها فقط سيجبر على الانسحاب دون قيد أو شرط، وعندها فقط ستتغير المواقف الدولية. والانتفاضة متواصلة رغم التعتيم والملاحقة، وقد جاء في تقرير إحصائي لأحداث الانتفاضة في الأسبوع المنتهي يوم 2/2/2018 أنه شهد استشهاد فلسطيني وإصابة (75) آخرين بجروح مختلفة، فيما أصيب (7) «إسرائيليين»، وذلك في (146) مواجهة وقعت في الضفة وغزة والداخل المحتل. والمطلوب هو تطويرها، بينما كل المطلوب من السلطة الفلسطينية أن تلغي «التنسيق الأمني» وتتوقف عن ملاحقة المقاومين.

إنهاء الاحتلال من خلال تطوير وإدامة الانتفاضة هو الرد والحل. أما الركض وراء الأمريكي مرة والأوروبي مرة، فقطع للأنفاس وضياع للقضية!

المصري: زيارة وفد حماس للقاهرة لتعزيز العلاقات والمضي بالمصالحة

غزة – خاص صفا 2018\2\9

قال القيادي في حركة المقاومة الإسلامية حماس" مشير المصري إن زيارة وفد قيادي رفيع من حركته إلى العاصمة المصرية القاهرة يأتي بهدف تعزيز العلاقات الثنائية، والدفع قدمًا بالمصالحة الفلسطينية.

وأوضح المصري في تصريح لمراسل "صفا" أن القضية الفلسطينية تمر بتحديات كبيرةً، وخاصة بعد القرار الأمريكي الاعتراف بالقدس عاصمةً للاحتلال الإسرائيلي؛ لذا جاءت الزيارة لمواجهة هذه التحديات.

وأضاف "يجب صناعة جبهة عربية موحدة لمواجهة هذه التحديات الأمريكية لقضيتنا، ونحمّل كل الأطراف العربية والإسلامية مسؤولياتها لتعزيز مقومات الصمود والثبات لشعبنا بمواجهة الصلف الامريكي والغطرسة الصهيونية".

وعلى صعيد ملف المصالحة الوطنية أشار المصري إلى أنها هي قرار استراتيجي لدى حماس، معتبرا أن "قطار المصالحة قد انطلق ولا يمكن العودة للوراء".

ودعا حركة فتح لتحمّل مسؤولياتها تجاه المصالحة الوطنية، لترجمة اتفاقاتها وتطبيقها على أرض الواقع.

وحول زيارة الوفد للقاهرة وعلاقته بما يحدث من عملية أمنية للجيش المصري بسيناء، أشار المصري إلى أن زيارة وفد حماس تأتي ببعدها السياسي وليس الأمني.

وغادر وفد قيادي رفيع في حركة المقاومة الإسلامية "حماس" قطاع غزة إلى العاصمة المصرية القاهرة عبر معبر رفح البري، صباح اليوم الجمعة.

وقالت حماس في بيان وصل "صفا" نسخة عنه إن الزيارة تأتي ضمن ترتيبات مسبقة وبإطار جهودها للتشاور مع مصر للتخفيف عن أهل غزة وفكفكة أزماته المختلفة والتي أوصلت القطاع لحافة الهاوية.

وأشارت إلى أنها ستبحث استكمال تنفيذ اتفاق المصالحة على أساس اتفاق 2011 و2017، ولدفع الجهود المصرية لإتمامها.

ونبهت حماس إلى أنها تأتي أيضًا ضمن الجهود التي تبذلها لحماية القضية الفلسطينية ومواجهة القرار الأمريكي الأخير بشأن القدس ومواجهة الاستيطان.

وبحسب بيان الحركة فإن الوفد يترأسه رئيس مكتبها السياسي إسماعيل هنية، وعضوية كل من القياديين خليل الحية، وروحي مشتهى، وفتحي حماد

وتعتبر زيارة هنية هذه الثانية منذ انتخابه رئيسًا للمكتب السياسي لحركة حماس.

أمين عام "المؤتمر الشعبي لفلسطيني الخارج": هناك انتفاضة حقيقية والسلطة في حالة تراجع

بيروت . خدمة قدس برس 9\2\2018

اعتبر الأمين العام للمؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج منير شفيق، أنّ الواقع الفلسطيني يواجه تطوراتٍ أساسية لم يشهدها التاريخ مسبقاً.

وأشار شفيق، في كلمة له اليوم الجمعة أمام الاجتماع الخامس للأمانة العامة للمؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج، إلى أنه و"على الرغم من وجود مؤامراتٍ على فلسطين خاصة مع دخول الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، على الخط من خلال اعترافه بالقدس عاصمة للاحتلال، إلاّ أنّ الساحة الفلسطينية تشهد انتفاضة بكل معنى الكلمة".

وقال شفيق: "يهمنا في فلسطينيي الخارج، أن نشير إلى أنّ السلطة الفلسطينية في حالة تراجعٍ خاصّةً مع قرارات ترامب الأخيرة، على اعتبار أنّ السلطة راهنت على الولايات المتحدة لإيجاد حلٍّ للقضية الفلسطينية".

وأضاف: "نحن في مؤتمر يجب أن نرى الأمور بوضوح لنرفع من همتنا، حتى نواجه الواقع الصعب بقوّة.. نحن نرى أنّنا لسنا في وضعٍ فلسطيني سيء بالعكس نحن متفائلون، فقد جاء المؤتمر في وقتٍ تشهد فيه البلاد انتفاضة شعبيةً لا مثيل لها".

من جانبه نائب رئيس الهيئة العامة للمؤتمر ماجد الزير، أنّ "الكوكبة التي استلمت المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج منذ شباط (فبراير) 2017، لا تزال تعمل وبجهدٍ لتحقيق أهداف المؤتمر، الذي يعد الأول من نوعه، لتوحيد جهود فلسطينيي الشتات".

وأشار إلى أنّ الخطوة الثانية التي يعمل عليها المؤتمر مهمة تتعلّق بما سيرسمه من خطط للأشهر المقبلة، حيث تُوجِب على الجميع التعاون لإنجاح المؤتمر.

وتناقش أعمال الاجتماع الخامس للأمانة العامة للمؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج، القضايا الفلسطينية المختلفة، وخطط العمل الإدارية للمؤتمر كذلك مسار عمله خلال العام الجاري.

يذكر أن "مؤتمر فلسطينيي الخارج" كان قد انطلق في شباط (فبراير) من العام الماضي من مدينة إسطنبول التركية، وهو يتخذ من العاصمة اللبنانية بيروت مقراً له.

ويسعى "المؤتمر" لـ "إطلاق حراك شعبي، لتكريس دور حقيقي وفاعل لفلسطينيي الخارج في قضيتهم، والتركيز على الثوابت الوطنية التي تحقق التوافق بين كافة الشعب الفلسطيني".

وتتجاوز أعداد فلسطينيي الخارج ستة ملايين بحسب مصادر غير رسمية، معظمهم لاجئون في الأردن ولبنان وسوريا ودول الخليج، في حين يعيش آخرون بدول أوروبية والولايات المتحدة ودول أخرى.

مجدلاني: نحن لا نطرح بديلا لأمريكا ونريد رعاية متعددة لعملية التسوية بدلا عن "التفرد القائم"

أمد/ رام الله: 10\2\2018

قال أحمد مجدلاني، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، مساء اليومالجمعة، إن "المحاولات الأمريكية لإعطاء طابع متوازن في موقفها من عملية التسوية (السلام)، غير مجدية إطلاقا".

جاء ذلك ردا على تصريحات للرئيس الأمريكي دونالد ترامب، طالب فيها الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي بتقديم تنازلات كبيرة، من أجل التوصل إلى اتفاق سلام.

واعتبر مجدلاني، في حديث لـ"الأناضول"، أن "ترامب يبدو غير مقتنع للآن برفض الفلسطينيين الرعاية الأمريكية المنفردة لعملية السلام".

وأضاف "الصيغة السياسية السابقة المتمثلة بمفاوضات ثنائية، فلسطينية إسرائيلية، تحت رعاية أمريكية، انتهت ولم تعد مقبولة".

لكنه استدرك بالقول "نحن لا نطرح بديلا للولايات المتحدة، بل شراكة دولية لها، لتصبح هناك رعاية متعددة لعملية التسوية، بدل التفرد القائم".

وتابع "نقر بدور أمريكا وتأثيرها الدولي، خاصة على إسرائيل، لكنها لم تعد مؤهلة كي تكون منفردة في رعاية السلام".

وقال المسؤول الفلسطيني إن الخيار المطروح هو مؤتمر دولي للسلام، تشارك فيه كل الأطراف بما فيها الولايات المتحده، وينجم عنه آلية دولية لرعاية السلام بصيغة الدول الخمسة دائمة العضوية في مجلس الأمن، إضافة لأي أطراف دولية أخرى.

وقال ترامب في مقابلة مع صحيفة "إسرائيل اليوم"، نشرت مقتطفات منها الجمعة "أعتقد أنه يتعين على الطرفين تقديم تنازلات كبيرة من أجل التوصل إلى اتفاق سلام".

ودافع ترامب عن قراره الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل قائلًا، إن "الاعتراف بالقدس عاصمة لكم كان مهمًا جدًا، وقد شكرني العديد من الناس ولم يشكرني الكثيرون، لكنني وعدت ونفذت".

السفير العمادي : لا يوجد نوايا لدى إسرائيل و"حماس" للدخول في حرب جديدة

غزة – "القدس" دوت كوم – 2018\2\9

قال السفير محمد العمادي، رئيس اللجنة القطرية لاعمار غزة، مساء اليوم الجمعة، أنه لا يوجد نوايا لدى إسرائيل او لدى حركة "حماس" لاشعال حرب جديدة على جبهة غزة.

وأوضح العمادي أن التصريح الذي وزعه مكتبه يأتي في ضوء بعض التفسيرات الخاطئة لتصريحات سابقة كان أدلى بها لوكالة "اسوشيتدبرس" بخصوص الاوضاع في قطاع غزة.

وأكد العمادي أن الجهود القطرية لإعادة إعمار غزة ومساعدة المواطنين في القطاع ستتواصل في إطار السعي القطري الدائم لمساعدة الفلسطينيين وللتخفيف من الأزمة التي يمر بها قطاع غزة.

صحيفة تكشف عن وثيقة خطيرة وزعتها بلدية اسدود على سكان المدينة

القدس المحتلة/سما/ 10\2\2018

بيّنت وثيقة إسرائيليّة رسميّة، تمّ توزيعها على موظفي وعمّال بلدية مدينة أشدود (أسدود) في جنوب الدولة العبريّة، والتي يصل عدد سكانها إلى مئات الآلاف، أمورًا خطيرةً جدًا، تُوحي بأنّ كيان الاحتلال يُعّد العدّة لشنِ عدوانٍ جديدٍ على قطاع غزّة.

وتُظهر الوثيقة، التي اطلّع عليها مُراسل "رأي اليوم" في فلسطين، أنّها تشمل تعليماتٍ صارمةٍ لجميع السكّان بالاستعداد لفترة الطوارئ، والتزوّد بجميع اللوازم، مُطالبةً في الوقت عينه من المُواطنين عدم الدخول في حالة من الهستيريا، والعمل بهدوءٍ على تطبيق التعليمات الواردة في الوثيقة، التي قام بإعدادها قسم الأمن في البلدية، والذي يعمل بتنسيقٍ كاملٍ مع قيادة الجبهة الداخليّة في الجيش الإسرائيليّ.

وبحسب الوثيقة، التي تمّ تعميمها في الخامس من شهر شباط (فبراير) الجاري، أيْ يوم الاثنين من هذا الأسبوع، يتحتّم على المُواطنين في المدينة، التي تعرّضت في السنوات الأخيرة لقصفٍ صاروخيٍّ من المُقاومة الفلسطينيّة، الحصول على كلّ المُستلزمات الحياتيّة لأوقات الطوارئ، أخذةً بعين الاعتبار أنّ المحال التجاريّة والصيدليات ستكون مُغلقةً.

وتكتسب هذه الوثيقة أهميّةً خاصّةً جدًا على وقع التهديدات الإسرائيليّة الأخيرة بشنِ حربٍ جديدةٍ على قطاع غزّة، من أجل إسقاط حكم حركة المقاومة الإسلاميّة (حماس) في القطاع، والتأكيد الإسرائيليّ المُستمّر من قبل قادة وأركان دولة الاحتلال من المُستويين الأمنيّ والسياسيّ بأنّ الضربة هذه المرّة ستكون أقوى وأشّد من سابقاتها.

ولكن في السياق عينه، لوحظ في اليومين الماضيين تخفيف نبرة التهديدات الإسرائيليّة ضدّ لبنان، بعد الموقف الذي اتخذته الحكومة اللبنانيّة ومجلس النواب ورئيس الجمهوريّة، في حين باتت التهديدات فيما يتعلّق بقطاع غزّة قائمةً على حالها. علاوةً على ذلك، مع إعلان الشرطة الإسرائيليّة نيتّها تقديم توصياتها للمُستشار القضائيّ للحكومة في تل أبيب فيما يتعلّق بالتحقيقات مع رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، والقاضية بتقديمه للمحاكمة بتهم تلقّي الرشاوى، خيانة الأمانة وتهم فساد أخرى، يُمكن الترجيح بأنّ نتنياهو

قد يستغّل أزمته الداخليّة، ويُحاول عن طريق العدوان على غزّة، صرف الأنظار عن تورّطه في قضايا فساد، والتي من المُمكن أنْ تُنهي حيات السياسيّة.

وعودٌ على بدء: تقول الوثيقة الأمنيّة الإسرائيليّة إنّه ينبغي على السكّان في الجنوب بادئ ذب بدء التزوّد بكلّ شيءٍ يجعل البيت جاهزًا وآمنًا لوضع الطوارئ، بما في ذلك، بطاريات للهواتف المحمولة، وبطاريات تُشحن بدون كهرباء، ومصابيح ليل تعمل بدون كهرباء.

بالإضافة إلى ذلك، أكّدت الوثيقة أنّه يتحتّم على المُواطنين وأبناء عائلاتهم البقاء محتلنين (UPDATING) عن طريق استخدام الحواسيب النقالّة، أجهزة التلفزيون، وأجهزة الراديو التي تعمل بواسطة البطاريات. بالإضافة إلى ذلك، شدّدّت التعليمات في الوثيقة، على أنّه ينبغي على السكّان التزوّد بالمياه المعدنيّة تكون كافية لعدّة أيّام، ومنتجات أكل محفوظ ومجفف للاستخدام في وقت الطوارئ، أدوية، ولوازم تقديم الإسعافات الأوّلية في حالة الإصابة.

علاوةً على ذلك، قالت الوثيقة للسكّان، إنّه يتحتّم عليهم التزوّد بحقائب ممتلئةٍ بلوازم مختلفة، في حالة اتخاذ قرار بإخلائهم من بيوتهم وحتى من مكان سكناهم لعددٍ من الأيّام، لم يتّم تحديده، علمًا أنّ إسرائيل أقّرت خطةً حكوميّةً لإخلاء سكّان الجنوب من بلداتهم ومستوطناتهم في حالة نشوب حربٍ جديدةٍ في الجنوب، كذلك أقرّت الحكومة خطّة مُناسبة لسكّان المنطقة الشماليّة في حال حدوث مواجهة جديدة بين حزب الله والدولة العبريّة.

كما يُلزم الوثيقة السكّان بالتزوّد بلوازم الإطفاء الذاتيّة في حال اشتعال حريقٍ، وقائمة بهواتف أرقام قوّات الإنقاذ المختلفة، ولأبناء العائلة والأصدقاء، والجيران أيضًا. ولفتت الوثيقة في الوقت عينه إلى أنّه في حال عدم وجود منطقة آمنة، فعلى المُواطنين العمل وفق أمر: الاختباء في أكثر منطقة آمنة نسبيًا، على حدّ تعبيرها.

وأخيرًا، طلبت الوثيقة الأمنيّة من السكّان التزوّد بالوثائق الطبيّة، الهويّات وجوازات السفر للتعرّف عليهم، بالإضافة إلى وثائق شخصيّة أخرى، منها على سبيل الذكر لا الحصر، وثائق ومستندات تتعلّق بأوضاعهم الاقتصاديّة، وذلك أيضًا بهدف التعرّف عليهم في وقت الطوارئ.

الفلسطينيون والانسداد السياسي!

د. ناجي صادق شراب الخليج 10\2\2018

قد يرى بعض الفلسطينيين أنهم قد وصلوا إلى طريق مسدود سياسياً. وهذا التصور في رأيي غير صحيح. وسبب ذلك أن القضية الفلسطينية تبقى قضية لها أبعادها ومحدداتها الدولية، وتبقى مفروضة على الأجندات الإقليمية والدولية، وإن بدرجات متفاوتة بسبب أولويات القضايا الملحة والآنية كالإرهاب، وقضايا النزاعات البينية، وهذا أمر طبيعي. فالقضية الفلسطينية قضية ممتدة ومركبة ومزمنة، وترتبط بها كل قضايا المنطقة، وهذه حقيقة سياسية لا يمكن إنكارها أو القفز عنها. وما يؤكد هذه الفرضية هو الاهتمام بالقضية، والعمل على الوصول لتسويات سياسية لها، وما الحديث عما يسمى «صفقة القرن» التي تزمع الإدارة الأمريكية طرحها إلا نتيجة لهذه القناعة. وهو ما يعني أنه لا يمكن ترك القضية الفلسطينية من دون حل.

والمقصود بالانسداد السياسي وصول خيار التفاوض بين الفلسطينيين و«الإسرائيليين» إلى طريق مسدود، أو مرحلة لا يمكن القفز لما بعدها، ولهذا تفسير مهم من المنظور التفاوضي، وهو أن المفاوضات وصلت لمرحلة يعتقد كل طرف أنه قدم من التنازلات ما لا يستطع معه تقديم المزيد. ومن ناحية تعني الوصول إلى المرحلة قبل الأخيرة أو مرحلة الاتفاق النهائي وهي من أصعب مراحل التفاوض؛ لأنها ستقرر المصير السياسي ليس فقط للقضية بل للمنطقة كلها، أي مرحلة التسوية النهائية للتفاوض، وربما يعني الانسداد أن الفشل بات حتمياً ولا مفر من الإقرار بذلك وفتح خيارات أخرى أكثر تطرفاً وعنفاً والدخول في مواجهة حقيقية بين المشروعين العربي – الفلسطيني والمشروع «الإسرائيلي»، وهذا سبب التخوف من «صفقة القرن» التي تتحدث عنها الإدارة الأمريكية، لأنها قد تضع تصوراً نهائياً منحازاً بالمطلق للجانب «الإسرائيلي» وتتجاهل الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني، وخصوصاً بعد إخراج القدس من الملف التفاوضي، والاعتراف بها عاصمة لـ«إسرائيل».

والانسداد السياسي لا يعنى عدم وجود الحلول السياسية البديلة لخيار التفاوض، إنما يعنى عدم ملاءمة المفاوضات بآلياتها ومرجعياتها القائمة للوصول إلى اتفاق، وهذا ما يستوجب من الأطراف الإقليمية والدولية إيجاد البدائل وطرح المبادرات والحلول الوسط للخرج من حالة الانسداد السياسي. وفلسطينياً لا

يعني الانسداد جمود الحراك السياسي، بل يعني العمل على مراجعة المسيرة التفاوضية، والوقوف على نقاط القوة والضعف، والعمل على تفعيل وتنشيط الخيارات البديلة والمتاحة، وهذه الخيارات تنطلق من فرضية جوهرية، وهي أنه لا يمكن إسقاط أي خيار أو مسلك سياسي للتعامل به للخروج من حالة الانسداد السياسي، بدءاً من المستوى الداخلي وهو الأساس، حيث لا بد من وضع استراتيجية وطنية جديدة يتفق عليها الجميع تأخذ في الحسبان كل عوامل القوة السياسية والشعبية والأمنية، وأساسها إنهاء الانقسام فوراً وتثبيت الوحدة الوطنية كرافعة للمرحلة الجديدة من النضال الفلسطيني. والمستوى الثاني للتغلب على الانسداد السياسي يكون بتفعيل الدور العربي تأكيداً على أن القضية الفلسطينية هي قضية أمن قومي عربي، وأنه لا تسوية إقليمية شاملة من دون حل القضية الفلسطينية. هذا الدور مهم جداً في التأثير على الدائرة الأوسع والأكثر تأثيراً الآن وهي الدائرة الدولية للحراك السياسي الفلسطيني – العربي الذي يأخذ مسارات كثيرة على المستوى الثنائي للعلاقات مع الدول المؤثرة كدول الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين، وحتى الولايات المتحدة، إضافة إلى العلاقات على مستوى المنظمة الدولية بكل مؤسساتها لتفعيل قرارات الشرعية الدولية، والمستوى الآخر يكون بتفعيل الحراك على مستوى الفواعل من غير ذات الدول كمؤسسات المجتمع المدني عابرة الحدود.

لا شك أن كل هذه المستويات تشكل قوة دفع للتغلب على حالة الانسداد السياسي، وفي النهاية لا بد وأن تأتي بالنتائج وتوصل لقيام الدولة الفلسطينية المستقلة وكاملة السيادة، وهي الخيار الحتمي والنتيجة النهائية لأية مفاوضات. المهم البدء بالخطوة الأولى فلسطينياً، والخطوة الأولى تكون من الداخل.

ضم الضفة بدعم ترامب

برهوم جرايسي الغد الاردنية 10\2\2018

شهد الكنيست يوم الاثنين الماضي (5 شباط)، مؤتمرا لنواب اليمين الاستيطاني، بحضور واسع من نواب كتلة "الليكود"، وكتلة تحالف المستوطنين "البيت اليهودي"، لدعم مشروع فرض ما يسمى "السيادة الإسرائيلية" على "مناطق المستوطنات"، ما يعني 65 % من مساحة الضفة والقدس. وفي ذات اليوم، تم رسميا ادراج مشروعي قانونين لضم "مناطق المستوطنات"، كخطوة أولى، قبل طلب النواب وضعهما على مسار التشريع. وواقع الكنيست يدل على وجود أغلبية تؤيد الضم، وهي على قناعة بأن البيت الأبيض يؤيد هذه الخطوة.

وعمليا لا جديد في مسألة طرح مشروعي القانونين، بعد شهر من قرار المجلس المركزي لحزب الليكود، للعمل على سريان ما يسمى "السيادة الإسرائيلية"، على كامل مناطق المستوطنات. إذ أنه منذ بدء عمل الولاية البرلمانية الحالية في ربيع العام 2015، وحتى اليوم، تم ادراج 20 مشروع قانون كهذا، إلا أن هذه المشاريع، يتخصص كل واحد منها بتكتل استيطاني واحد في الضفة. كما أن الأغلبية البرلمانية لمشروع كهذا، كانت واضحة منذ ظهور نتائج الانتخابات البرلمانية الأخيرة، قبل قرابة 3 أعوام.

إلا أن الجديد في الأمر، هو أن اليمين الاستيطاني المتطرف، بدءا من زعيمه بنيامين نتنياهو، بات واثقا من وجود دعم له في هذه الخطوة، في أروقة البيت الابيض. وحسب تقارير إسرائيلية ليست رسمية، فإن الرئيس دونالد ترامب، قد يعلن خلال أسابيع، موقفا يعبر عن تأييد إدارته لضم المستوطنات إلى "السيادة الإسرائيلية". وهذا استمرار لقراره بالاعتراف بالقدس عاصمة للاحتلال. وعلى هذا الأساس، كان واضحا في أجواء المؤتمر المذكور، الذي عقد في الكنيست، أن نواب اليمين يطالبون بالإسراع في تمرير القانون، لانتهاز فرصة وجود ترامب في البيت الأبيض. وقد تكررت في المؤتمر مقولة "فرصة سانحة قد لا تتكرر".

وعمليا، فإن في الكنيست منذ سنوات طويلة، شبه إجماع صهيوني على ضم المستوطنات. ولكن هذا الإجماع ينقسم إلى ثلاثة مواقف: الأول هو اليمين الاستيطاني، الذي يزداد تمدده في الشارع الإسرائيلي، وهو المسيطر على حكومة نتنياهو. وجديده أنه حاضر بقوة في دوائر القرار الأميركي، مع دخول ترامب إلى البيت الأبيض. وهذا اليمين يطالب بضم فوري للمستوطنات، دون انتظار المفاوضات مع الجانب

الفلسطيني، التي يرفضها أصلا. ولكن في داخل هذا اليمين، قد ينشأ جدل حول مفهوم "مناطق المستوطنات": فهل هي عند خط البناء القائم؟، أم مع "مناطق نفوذها" التي حددتها سلطات الاحتلال؟، وهذا يعني حوالي 65 % من الضفة والقدس.

والموقف الثاني، نجده في حزب "العمل" وحزب "يوجد مستقبل"، وحزب "الحركة" بزعامة تسيبي ليفني، وهؤلاء يرون أن الضم هو خطوة مفروغ منها، ولكن في اطار الحل مع الجانب الفلسطيني، خاصة أن الضم قائم فعلا، ولا حاجة لإسرائيل للدخول في مسار صدامي مع أوروبا، ودول أخرى في العالم.

أما الموقف الثالث، فنجده عند حزب ميرتس اليساري الصهيوني، الذي يطلب إخلاء المستوطنات الصغيرة، الواقعة "خلف" جدار الاحتلال، على أن يكون الضم في اطار اتفاق الحل النهائي، مقابل أن يحصل الفلسطينيون على مساحات موازية لتلك القائمة عليها المستوطنات.

موقف اليمين الاستيطاني، يلقى قلقا جديا لدى أوساط صهيونية ليست قليلة، إذ أن هذا يعني تحويل إسرائيل لدولة ثنائية القومية، لأن اليمين يرفض قيام دولة فلسطينية، بأي شكل من الأشكال، كما أنه لا يطرح حلولا، وفق منظوره، لكيفية التعامل مع ملايين الفلسطينيين في الضفة. وهذا ما يعزز الانطباع بأن الحل الذي يدور في رؤوسهم هو "التحفيز" على الهجرة. ومن خلف كلمة "تحفيز" تقف جرائم اقتلاع، كما يبدو هناك من يخطط لها.

وهذا ليس كلاما للتهويل، بل إن كل الأحزاب الاستيطانية، تتبنى علنا أو سرا، أو ضمنا، هذا الموقف. وقبل بضعة أشهر، جاهر حزب "هئيحود هليئومي" الشريك في تحالف "البيت اليهودي" المتمثل في الحكومة، بتبنيه مشروع قرار "لتحفيز الفلسطينيين" على الهجرة من وطنهم. وقد علمت التجربة في الحُكم الصهيوني، أن الفكرة العنصرية الشرسة، التي تبدأ صغيرة عند طرف ما، سرعان ما تنتشر لتتحول الى موقف سائد. فأصلا الصهيونية قائمة على فكر إجرامي، لاقتلاع شعب بأكمله من وطنه.

شعبوية مودي وخيارات عباس

إيهاب محارمة العربي الجديد 10\2\2018

مثلت زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، إلى الهند، في يناير/ كانون الثاني الماضي، مناخًا خصبًا لإعادة قراءة الموقف الهندي تجاه القضية الفلسطينية، في ضوء تسارع الزيارات بين الطرفين، وتوسع العلاقات في المجالات السياسية والتجارية والأمنية، وأدت كذلك بتعريفٍ لا يقل ضررًا لموقف الهند التاريخي من النضال ضد الاستعمار، مفاده بأن الهند غير مستعدة لتقييم علاقتها مع إسرائيل من منظور موقفها التاريخي تجاه القضية الفلسطينية، ويعني ذلك أن تحولات الهند الداخلية باتجاه تنامي اليمين الشعبوي أضحت مدخلًا لتحديد معالم سياستها الخارجية.

وكان رئيس الوزراء الهندي، ناريندا مودي، قد صعد إلى الحكم في العام 2014، عن حزب الشعب الهندي القومي الهندوسي؛ المنبثق عن حزب بهارتيا جاناتا، وحمل معه شعارات محاربة الفساد، والدعوة إلى تحقيق انتعاش اقتصادي في الهند. وبخلاف الإدارات السابقة، قد يبدو مودي ضامنًا لتحقيق سياساتٍ تحقق تقدمًا هنديًا على الصعيد الاقتصادي؛ حيث صرح بأنه يسعى إلى المساهمة في إخراج الهند من الصعوبات التنموية التي تعاني منها، مثل الفقر وأزمة الأمن الغذائي والعجز المالي وضعف الاستثمار.

وعلى مدار أربعة أعوامٍ ماضية، بدا أن اقتصاد الهند لم يكن الشغل الشاغل لمودي، وهو الذي يرى في التهديدات الأمنية لمصالحه في شبه القارة الهندية حاجةً لفهم دوافع علاقته بإسرائيل. لذلك، أخذ جلّ اهتمامه ينصب على محاربة "الإرهاب". وعليه، أضحت الهند تتربع عرش الدول المستوردة للأسلحة، حيث تستحوذ على 13% من إجمالي مبيعات الأسلحة في العالم، وبشكل يفوق واردات منافسيْها الإقليميين، الصين وباكستان، كما باتت تشكّل أكبر سوق أسلحة إسرائيلية، بنسبة تصل إلى 41% من إجمالي مبيعات إسرائيل من الأسلحة إلى العالم.

وبخلاف الإدارات الهندية السابقة، باتت إدارة مودي أقرب إلى التضحية بالنمو الاقتصادي للهند، فقد تراجع من 7.5% عام 2014 إلى 7.1 عام 2017، ومتراجعةً عن 8.2 عام 2016، فضلًا عن تضحيتها بموقفها الأخلاقي من نضال الفلسطينيين ضد الاحتلال، وهي التي تملك تاريخًا نضاليًا ضد الاستعمار، في مقابل انتصار الأيديولوجيا على الحكم. ولا يمكن للسلوك السياسي الأيديولوجي الشعبوي اليميني لرئيس

الوزراء الهندي أن ينجح من دون تقارب مع إسرائيل. هكذا يرى مودي عطشه لهذه الشراكة؛ وهو الذي يرى في نفسه يتمتع بأغلبية بصفته يمثل تطلعات الهنود من الفقراء، إلى جانب أنه لا يثق بالنخب السياسية الموجودة، ويعادي الصحافة المستقلة، ويخاطب الجمهور من خلال "تويتر"، كما أنه لا يثق بالقضاء، وينحاز بشكل مطلق لتفوق الحضارة الهندوسية في الهند والعداء للمسلمين. ليس هذا فحسب، لا تتماشى سياساته الاقتصادية مع تطلعات الطبقة الفقيرة، وهو الذي يعتمد على طبقة الأغنياء من الهنود لتحقيق الانفتاح والتقدم الاقتصادي.

وفي خضم ذلك، ليس لمودي مصالح مشتركة مع السلطة الفلسطينية، ولا مع الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، وإذ تأتي زيارته البروتوكولية اليوم (10 /2/ 2018) إلى رام الله، للتأكيد أن القضية الفلسطينية حاضرة في أجندة السياسة الخارجية الهندية، إلا أن ذلك يعكس الدعم التاريخي المقدم من الهند للحق الفلسطيني. فزيارات عباس الثلاث إلى الهند لم تشفع له بالتقرّب من مودي الذي صرح، عند زيارة نتنياهو، تأييده "استئناف المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين من أجل الوصول إلى حل شامل ودائم في المنطقة"، من دون الإشارة المباشرة إلى حل الدولتين الذي تتبناه السلطة الفلسطينية وتدعمه الهند والمجتمع الدولي. وكان مودي قد قام بزيارة "تاريخية" إلى القدس في يوليو/ تموز 2017، وقال "إن إسرائيل صديقة حقيقية، وأشعر هنا كأني في بيتي". وكان ذلك من جهة مفتاحًا رئيسيًا لفهم النمو المضطرد في العلاقات التجارية والأمنية بين الطرفين، ومن جهة ثانية استخفافًا بالعرب الذين يصل التبادل التجاري بينهم وبين الهند إلى 120 مليار دولار؛ تشكل الإمارات والسعودية قرابة 90% منه، مقارنة بأربعة مليارات دولار مع إسرائيل.

أما الرئيس عباس المأزوم، والذي يعاني ضغوطًا إقليمية ودولية منذ إعلان الرئيس الأميركي،دونالد ترامب، بشأن القدس، فلا زال مترددًا بشأن سحب الاعتراف بإسرائيل ومراجعة اتفاقيات أوسلو، وهو الذي كلف لجانا فنية لدرس التوصيات الصادرة عن المجلس المركزي الفلسطيني بشأن فك الارتباط مع الاحتلال الإسرائيلي. ومن جهة ثانية، لا زال متمسكًا بنهج المفاوضات والبحث عن راعٍ لعملية السلام والدبلوماسية، مسارا حتميا لمشروع حل الدولتين، وهو نفسه الذي صرح في مؤتمر "القدس عاصمة الشباب الإسلامي"

في القاهرة، أخيرا، إن فلسطين حصدت "705 قرارات من الجمعية العامة للأمم المتحدة، و86 قرارا من مجلس الأمن الدولي، ولم ينفذ منها قرار واحد".

مع وصول مودي ونتنياهو وترامب وبوتين (يلتقيه عباس في سوتشي في 12 شباط / فبراير الحالي لمناقشة آلية وساطة جديدة لعملية السلام بدلًا من رباعية الشرق الأوسط)، ومع تنامي طموح الدول العربية لتطبيع العلاقة مع إسرائيل، وهيمنة الرئيس محمود عباس على تحديد خيارات الفلسطينيين بمقاومة المحتل، بات الفلسطينيون أمام ضرورةٍ ملحةٍ لمواجهة الشعبوية، كما يواجهون الاحتلال ومشاريع السلطة الفلسطينية القائمة على التطبيع، ورفض النضال ضد المحتل. ولذلك، لا يتوقع من زيارة مودي رام الله تحقيق أي تقدمٍ من شأنه أن ينصف الفلسطينيين. والحاجة اليوم هي إلى استعادة النضال الشعبي الفلسطيني من منظور الحراك من أجل التغيير، فلم يعد الرهان، في الحالة الفلسطينية، قائمًا على المراوحة في الاستراتيجية نفسها التي أثبتت فشلها منذ اليوم الأول. الآن، يمكن للفلسطينيين أن يتخلوا عن مشروعهم بحل الدولتين، بفشل جميع الزيارات ومحاولات إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية من خلال المسار الدبلوماسي والمفاوضات، حتى لا يتعرّضوا لخيبة أمل جديدة، راهنوا على أوهامها سنواتٍ.

السلطة تختار "الضبابية" خوفا من التبعات!

الرسالة نت 10\2\2018

تخسر السلطة الفلسطينية دوما الرهان المتعلق بتطبيق قراراتها على أرض الواقع، حيث تفضل البقاء ضمن الحالة الضبابية للهروب من أي استحقاقات قد تلحق بها في حال اتخاذ أي إجراءات على أرض الواقع.

منذ إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترمب القدس عاصمة للاحتلال لم تتخذ السلطة أي إجراءات جادة وفاعلة ردا على القرار، بل وزادت الطين بلة بقرار اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بتشكيل لجنة لتطبيق قرارات المجلس المركزي الذي أوصى بدراسة تعليق الاعتراف بدولة "إسرائيل" إلى حين اعترافها بدولة فلسطين على حدود عام 1967.

مراقبون رأوا أن السلطة دائما تسعى إلى "تمييع" الأمور ومنح الطرف الآخر مزيدا من الوقت، رغم احتياج الوضع لاتخاذ قرارات جدية وحاسمة بخصوص الغطرسة الأمريكية.

قرارات اللجنة التنفيذية اقتصرت على التوجه لمجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، لتأكيد ثبات الموقف الفلسطيني على القانون الدولي والشرعية الدولية، وبما يضمن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة دولة فلسطين المستقلة بعاصمتها "القدس الشرقية" على حدود الرابع من حزيران 1967.

كما دعت الحكومة إلى إعداد الخطط والمشاريع لخطوات فك ارتباط مع الاحتلال الاسرائيلي على المستويات السياسية والادارية والاقتصادية والامنية، بدءا من تحديد العلاقات الأمنية مع الجانب الإسرائيلي، والتحرر من قيود اتفاق باريس الاقتصادي بما يلبي متطلبات النهوض بالاقتصاد الوطني.

فيما دعت إلى تشكيل لجنة عليا لتنفيذ قرارات المجلس المركزي وبما يشمل تعليق الاعتراف بدولة "إسرائيل" إلى حين اعترافها بدولة فلسطين على حدود عام 1967 وإلغاء قرار ضم "القدس الشرقية" ووقف الاستيطان.

الكاتب والمحلل السياسي هاني المصري اعتبر أن القرارات الصادرة تدل على أن المنظمة وغيرها من الأطراف الفلسطينية والعربية لا تنوي الحركة ولا بلورة بديل قادر على الإنقاذ بانتظار صفقة القرن رغم أنها بانت من عنوانها كصفعة ومحاولة لتصفية القضية الفلسطينية.

وأوضح أنها أظهرت كذلك إخراج القدس واللاجئين من طاولة المفاوضات قبل أن تبدأ، وهو ما يعكس العجز والاستمرار بسياسة البقاء والانتظار المعتمدة فلسطينيا منذ زمن بعيد.

ويُذكر أن المجلس المركزي الفلسطيني عقد دورته العادية الثامنة والعشرين، "دورة القدس العاصمة الأبدية لدولة فلسطين"، يومي 14_15 كانون الثاني 2018 في مدينة رام الله، وأصدر في بيانه الختامي مجموعة من القرارات منها التمسّك بالثوابت الوطنيّة، ووقف التنسيق الأمني مع الاحتلال بكلّ أشكاله، وتطبيق المصالحة، واتّخاذ إجراءات عمليّة لدعم صمود القدس والمقدسيين، وغيرها من القرارات التي لم تنفّذها القيادة الرسمية الفلسطينية حتى يومنا هذا.

التسويف والمماطلة لم يقتصر على قرارات "المركزي" الحالي بل طال أيضا قرارات الاجتماع المركزي السابق والذي دعا لوقف التنسيق الأمني في عام 2015 م لكن ذلك لم يحدث.

وفي الإطار قال ممثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عمر شحادة، الذي حضر اجتماع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، مساء السبت الماضي، إن الاجتماع توقف أمام قرارات المجلس المركزي التي صدرت مُؤخرًا، مع التأكيد على ضرورة تنفيذها، مبيناً أن اللجنة التنفيذية اتخذت قرارًا بتشكيل لجنة عليا لمتابعة تنفيذ هذه القرارات.

واعتبر شحادة أن هذا القرار "تكرار للتسويف والمُماطلة في تنفيذ قرارات المجلس المركزي السابقة والحالية"، مُشيرًا إلى أنه لم يقبل المُشاركة في هذه اللجنة، انطلاقاً من أن هذا الأسلوب جاء "للتهرب من تنفيذ قرارات الهيئات والمؤسسات الوطنية، الأمر الذي يُلحق ضررًا أكبر بهذه المؤسسات والهيئات".

وختم شحادة حديثه خلال تصريحات صحفية بالقول: "خلال الاجتماع الماضي لم يتم أخذ أي إجراءات أو قرارات جادة بما يتعلق بالواقع الصعب الذي يُعانيه قطاع غزة".

وتؤكد المعطيات على الأرض ارتباك السلطة، إذ أحال المجلس المركزي قراراته للجنة التنفيذية، فيما أحالت التنفيذية الأمر للجنة خاصة وهو ما يؤكد تلكؤ السلطة وعدم جديتها.

بدوره قال الكاتب والمحلل السياسي ياسر الزعاترة: "لا المجلس المركزي هو الذي يقرر، ولا اللجنة التنفيذية، هو الرئيس وحده، والباقي يؤمّنون".

وتابع في تغريدة: "هو صاحب موقف أقرب للأيديولوجي؛ من المقاومة، ومن التفاوض"، موضحا أن بيان "التنفيذية" لا يعدو مجاملة للوضع الراهن، وتسكينا للغضب الشعبي لا أكثر (إذا أردت تمييع قضية فشكّل لها لجنة)!!

ويستبعد الزعاترة أن توقف السلطة التنسيق الأمني، قائلاً:" كلما بحثنا عن أمل في تغيير هؤلاء لمسارهم، نجده سرابا".

رضوان لـ "قدس برس": حماس تقف مع سورية ضد العدوان الإسرائيلي

غزة (فلسطين) قدس برس 10\2\2018

أكدت حركة حماس، أن الشعب الفلسطيني يقف إلى جانب سورية في مواجهة العدوان الإسرائيلي عليها.

وقال إسماعيل رضوان، القيادي في الحركة لقدس برس: "نشيد بالرد السوري على العدوان الإسرائيلي، ونؤكد على أن فلسطين تقف إلى جانب سورية في مواجهة هذا العدوان الغاشم والقرصنة الصهيونية".

وندد رضوان بالاعتداءات الإسرائيلية على سورية، مؤكدا أنه من حق سورية أن ترد على هذه الاعتداءات الإسرائيلية.

ودعا القيادي في حركة "حماس" الأمة العربية والإسرائيلية إلى توحيد صفوفها لمواجهة "الخطر الداهم الذي يمثله الاحتلال الصهيوني".

وتسود حالة من التوتر على الحدود الفلسطينية السورية عقب إعلان جيش الاحتلال الإسرائيلي، سقوط مقاتلة تابعة لقواته، فجر اليوم السبت، بمضادات أطلقت من داخل سورية، بعد فترة وجيزة من اعلانه إسقاط طائرة مُسيرة إيرانية انطلقت من سورية.

تم بحمد الله